RIMAK International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717-8293
Volume 5, Issue 3, May 2023

Received: 18/03/2023 **Accepted:** 12/04/2023 **Published:** 01/05/2023

SUSTAINABLE AGRICULTURAL DEVELOPMENT IN IRAQ

Huda Safaa ABDEL-WAHHAB [1]

Researcher M.M, University of Kufa - Iraq

Abstract:

Agricultural development gains its importance from the importance and vitality of the sector in which it operates. That sector is the first production field and the main source of capital accumulation and the liberation of the necessary manpower for the development of other economic sectors. At the same time, it is the main source of supplying national industries with what they need of raw materials. Therefore, agricultural development is the necessary introduction to achieve comprehensive development. It started from a problem that Iraq is a country rich in its capabilities and resources and has turned into a food importing country to meet its needs of essential commodities and no longer fills the requirements of local need. Therefore, the research hypothesis came to adopt contemporary concepts of agricultural reform and rebuilding relations Productivity and the use of contemporary technologies to achieve the desired agricultural development.

The research aimed to reveal the provinces in which the cultivation of agricultural crops flourishes and the provinces in which agriculture of all kinds decreases and the reasons that led to that. And the detection of the factors that led to the lack of agricultural production and caused the deterioration of agricultural production in Iraq0 and provide solutions and proposals after knowing the problem and its causes.

The research found that there are large discrepancies in agricultural production between the governorates. According to the capabilities of each governorate and what its natural and human conditions allow. And that there is a negative trend in agricultural production as a result of the high costs of fuel and energy used in agricultural production, the high costs of tillage, harvesting, maintenance, and the entry of imported goods into Iraq. The study, especially the spatial data, was supported by maps, and it was used mostly in drawing it according to the technique of logarithmic analysis, which was commensurate with the distribution of data for this research. Modern drawing based on latitude and longitude.

Key Words: Agricultural Development, Sustainable, Iraq.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.23.13

[1] hhssa990@gmail.com

التنمية الزراعية المستدامة في العراق

هدى صفاء عبد الوهاب

م.م، جامعة الكوفة - العراق

الملخص:

تكتسب التنمية الزراعية أهميتها من أهمية وحيوية القطاع الذي تعمل فيه ذلك القطاع الذي يعد حقل الإنتاج الأول والمصدر الأساسي للتراكم الرأسمالي وتحرير القوى العاملة الضرورية لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو بالوقت نفسه المصدر الأساسي لمد الصناعات الوطنية بما تحتاج إليه من المواد الخام الأولية كما أنها تعتبر سوقاً كبير لتصريف منتجاتها لذا تعد التنمية الزراعية المقدمة الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة لقد انطلق من إشكالية مفادها إن العراق بلد غني بإمكاناته وموارده وقد تحول إلى بلد مستورد للغذاء لسد حاجاته من السلع الضرورية ولم يعد سد متطلبات الحاجة المحلية لذا جاءت فرضية البحث تتبنى المفاهيم المعاصرة للإصلاح الزراعي وإعادة بناء العلاقات الإنتاجية واستخدام التقنيات المعاصرة لتحقيق التنمية الزراعية المنشودة.

وهدف البحث إلى الكشف عن المحافظات التي تزدهر فيها زراعة المحاصيل الزراعية والمحافظات التي تقل فيها الزراعة على مختلف أنواعها والاسباب التي أدت إلى ذلك. والكشف عن العوامل التي أدت إلى قلة الإنتاج الزراعي وسببت في تدهور الإنتاج الزراعي في العراق وتقديم الحلول والمقترحات بعد معرفة المشكلة وأسبابها.

وقد توصل البحث إن هناك تباينات كبيرة بين المحافظات في الإنتاج الزراعي. حسب إمكانية كل محافظة وما تسمح به ظروفها الطبيعية والبشرية. وأن هناك اتجاه سالب في الإنتاج الزراعي نتيجة ارتفاع تكاليف الوقود والطاقة المستخدمة في الإنتاج الزراعي وارتفاع تكاليف الحراثة والحصاد والصيانة ودخول البضائع المستوردة إلى داخل العراق. وقد عززت الدراسة وخاصة البيانات المكانية بالخرائط واستعمل على الأغلب في رسمها حسب تقنية التحليل اللوغارتمي التي كانت تتناسب مع توزيع البيانات لهذا البحث وقد اختار البحث هذه الطريقة في الرسم من بين أفضل الطرق الأخرى ولقد تم إدخال تلك الخرائط في الكمبيوتر في تقنية نظم المعلومات الجغرافية لكونها تقنية حديثة تعتمد في رسمها على دوائر العرض وخطوط الطول.

الكلمات المفتاحية: التنمية الزراعية، المستدامة، العراق.

مقدمة:

يعيش العالم اليوم في خضم عصر من الأحداث والتغيرات على كافة جبهات الحياة السياسية والاقتصادية والعلمية، ويشهد كوكب الأرض العديد من الظواهر هي نتاج لتراكمات عدة توالت عليه على مدى الزمن. وإزاء هذه الأحداث والتغيرات والظواهر يقف الإنسان في كل بقاع المعمورة متأثراً بها ومشدوداً اليها، كقوة فاعلة أو منفعلة. على الجبهة السياسية يشهد العالم صراعات متعددة للقوى والشعوب في ظل الدعوات من أجل عالم يسوده السلام والعدل. أما على الجبهة الاقتصادية فيأخذ الاقتصاد الحر وما يسمى باقتصاد السوق والتجارة الحرة مداه ليتمطى بامتداد العالم إلا من جيوب هنا وهناك، وعلى الجبهة العلمية تبلغ التقانة شأناً بعيداً ليصبح من الممكن تخطي الفضاءات والحدود الجغرافية من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات، كما صار من الممكن تخطي الموانع والحواجز الطبيعية لأنواع الكائنات الحية من خلال التقدم الكبير في علوم الأحياء والهندسة الوراثية، فبدا ما كان مستحيلاً في الماضي حقيقة نلمسها في الكائنات المعدلة وراثياً أو في نتائج عمليات الاستنساخ التي تتم على النباتات والحيوانات. أما كوكب الأرض فقد صار يئن تحت وطأة الأمراض وظواهر التعرية، وأبرز ما في ذلك التغيرات في البيئة الطبيعية ومكوناتها المختلفة من جراء انفلات الاستخدام للموارد المتاحة بشكل غير رشيد والاندفاع نحو استغلالها دون الأخذ في الحسبان ما يمكن أن يترتب من نتائج سلبية. هكذا بدأت دورة من التغير في المناخ تصحبها الآن موجات من الجفاف والفيضانات وارتفاع في درجات الحرارة. وبفعل الاندفاع نحو استخدام الأراضي والتوسع في المساحات المزروعة واستغلال الغابات، ضعف الغطاء النباتي وتراجع، فتقدمت الصحراء وشهدت مناطق واسعة من العالم ظاهرة التصحر. وبين هذا وذاك استمر سكان العالم في الزيادة، فتضاعف عددهم ما بين فجر وبداية القرن العشرين الذي انقضى وفجر وبداية القرن الحادي والعشرين الذي نعاصر بداياته الآن.

وقد استنتج البحث أن هناك تباينات كبيرة بين المحافظات في الإنتاج الزراعي. حسب إمكانية كل محافظة وما تسمح به ظروفها الطبيعية والبشرية. وأن هناك اتجاه سالب في الإنتاج الزراعي نتيجة ارتفاع تكاليف الوقود والطاقة المستخدمة في الإنتاج الزراعي وارتفاع تكاليف الحراثة والحصاد والصيانة ودخول البضائع المستوردة إلى داخل العراق. وقد عززت الدراسة وخاصة البيانات المكانية بالخرائط واستعمل على الأغلب في رسمها حسب تقنية التحليل اللوغارتمي التي كانت تتناسب مع توزيع البيانات لهذا البحث وقد اختار البحث هذه الطريقة في الرسم من بين أفضل الطرق الأخرى ولقد تم إدخال تلك الخرائط في الكمبيوتر في تقنية نظم المعلومات الجغرافية لكونها تقنية حديثة تعتمد في رسمها على دوائر العرض وخطوط الطول

أولاً: مشكلة البحث:

أن الخطوة الأولى من خطوات البحث العلمي هي اختيار مشكلة الدراسة وتحديدها،كما أن أحد أهم الصعوبات منذ التي تواجه الباحث في الدراسة البداية هي اختيار مشكلة المناسبة، لذلك لابد من دراسة المشكلة الأساسية بذلك يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال السؤال التالي.

هل توجد هناك تنمية زراعية لبعض المحاصيل الزراعية في العراق؟ وهناك مشكلات ثانوية لابد من حلها لإعطاء وجهة نظر أكثر دقة لمشكلة الدراسة وهذه المشكلات ما هي المحاصيل التي حدث فيها تنمية وما هي المحاصيل التي لم يحدث فيها تنمية؟ وماهي نسبة الزيادة أو النقيصة في كل محصول؟ وماهي الأسباب التي أدت إلى ذلك؟.

ثانياً: فرضية الدراسة:

تعد فرضية الدراسة هي حل أولي لمشكلة الدراسة حيث كلما كانت هناك مشكلة لابد من وجود فرضية لها لذلك يفترض البحث. يفترض البحث أن هناك تنمية حدثت لبعض المحاصيل الزراعية في العراق وهناك تناقص في البعض الآخر من المحاصيل الزراعية ويحاول البحث الاجابة كذلك على المشاكل الثانوية بتحديد المحاصيل التي حدثت فيها تنمية ونوعية المحاصيل التي لم تحدث فيها تنمية ونسبة تلك الزيادة أو النقيصة في كل محصول والأسباب الطبيعية والبشرية التي أدت إلى ذلك.

ثالثاً: هدف الدراسة:

للبحث أهداف واسعة من أهمها تأثير الواقع الفعلي لمتغيرات الدراسة وتعين سبل التحول وإعادة البناء على قاعدة التوسع الأفقي والعمودي للرقعة الزراعية واستخدام وسائل الري الحديثة

ويهدف البحث إلى ما يأتي:

1. الكشف عن المحافظات التي تزدهر فيها زراعة المحاصيل الزراعية والمحافظات التي تقل فيها الزراعة على مختلف أنواعها والأسباب التي أدت إلى ذلك.
2. الكشف عن العوامل التي أدت إلى قلة الإنتاج الزراعي وسببت في تدهور الإنتاج الزراعي في العراق
3. تقديم الحلول والمقترحات بعد معرفة المشكلة وأسبابها.

رابعاً: منطقة الدراسة:

تمثل منطقة الدراسة في العراق الذي يحده من الشمال تركيا، ومن الشرق ايران، ومن الغرب سوريا والاردن، ومن الجنوب والجنوب الغربي الكويت والسعودية، بالإضافة إلى حدوده مع الخليج العربي في الجنوب أما موقع الفلكي فإنه يقع ما بين دائرتي عرض 29-37 درجة شمالاً وما بين خطي طول 38- 48 درجة شرقاً، وكما في الخريطة الاتية:

خريطة (1) العراق الادارية

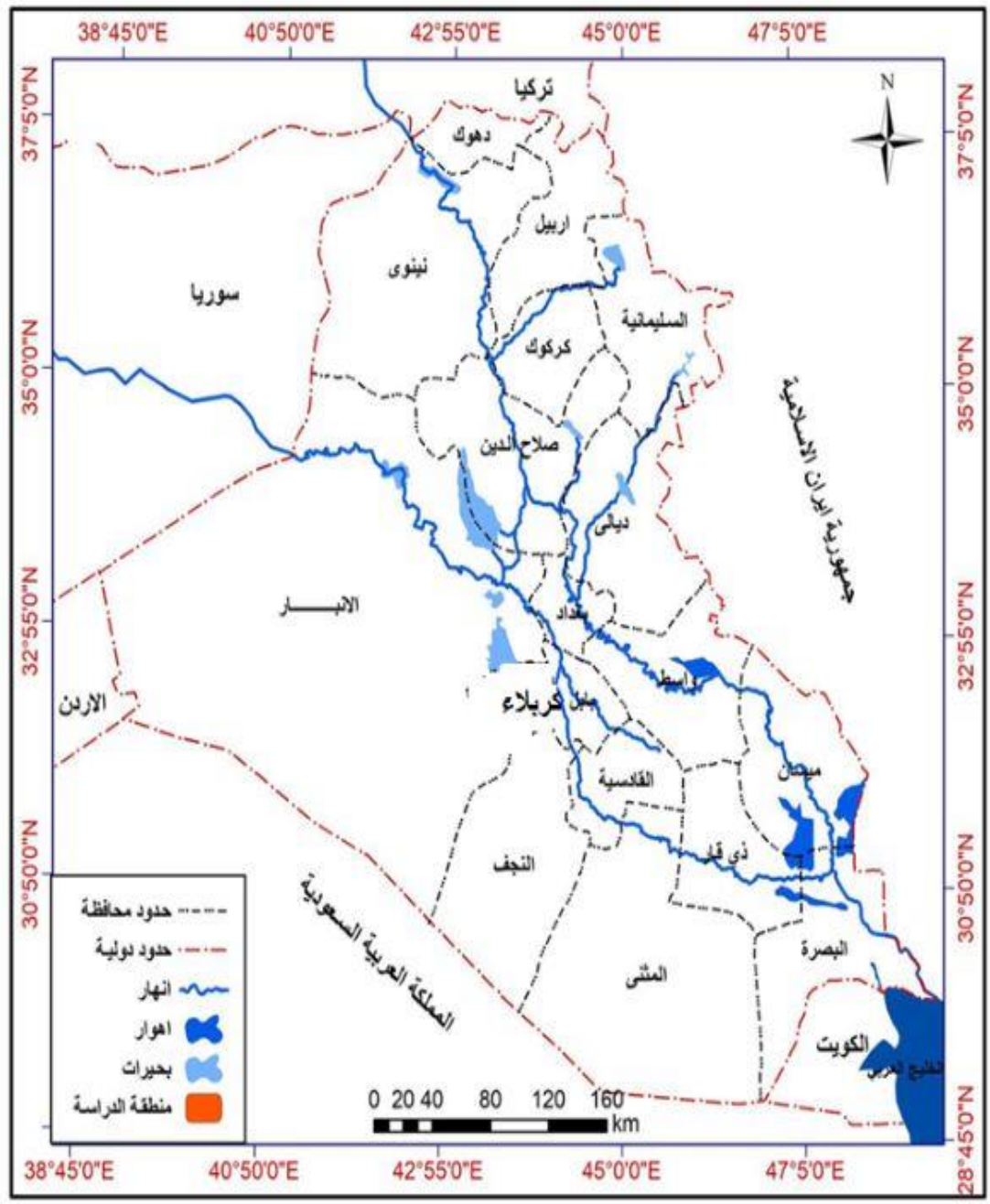

المصدر من الانترنيت www.gosur.com › Home)(

خامساً: المفاهيم والمصطلحات

تعرف الزراعة المستدامة: بأنها الزراعة القادرة على أدارة الموارد بشكل ناجح لتلبية الحاجات البشرية المتغيرة، مع صيانة وتحسين البيئة والموارد الطبيعية والمحافظة على سلامتها، مزيج محدد من المعارف والموارد والمدخلات والخدمات الإنتاجية التي تستخدم بشكل منهجي للحصول على المنتجات المرغوبة،(منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO)

وتعرف أيضاً: هي أحد انواع الزراعة العضوية يتم استلهام قواعدها من الطبيعة فيتم فيها زراعة النباتات جنباً إلى جنب في نظام متكامل ومتناغم كما في الطبيعة، ويمنع فيها كل من استخدام المبيدات الكيمياوية و استخدام الأسمدة الكيميائية، كما يمنع العزيق، ويستعاض عنه بطرق طبيعية للحد من الحشائش.

أول من صاغ مصطلح الزراعة المستدامة هو عالم الزراعة (فيس جاكسون) حيث كان أول من نشر هذا التعبير في كتابة (الجذور الجديدة في الزراعة) عام 1980، وأصبح المصطلح شائع الاستخدام في أواخر الثمانينات.

مفهوم التنمية

"هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفّر لديها، والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل. التنمية لغة هي النمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر. التنمية اصطلاحاً: هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكميّة ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلميّة لتنظيم اما تعريف **التنمية الزراعية** بأنها مجموعة من الإجراءات والأساليب التي يكون لها دور كبير وفعال في التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني"

أهداف التنمية

1 . تحقيق وفرة في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وكذلك التصنيع الزراعي.

2 . تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي يسمح لنا بالتصدير لتوفير عملة أجنبية ويعمل على تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

3 . العمل على الاستخدام الأمثل لمستلزمات الإنتاج (أرض... ماء... إلخ)

4 . العمل على الاستفادة من تطبيق اتفاقية الجات بالعمل على التخصص والاستفادة من الميزة النسبية المتوفرة لقطاع الزراعة العراقي.

معوقات التنمية الزراعية:

أهم المعوقات والأسباب التي أدت إلى انخفاض الإنتاجية وتزايد العجز في سد احتياجات السكان منا لمواد الغذائية على المستوى المحافظة وعلى مستوى العراق:

1- "معوقات في مجال استعمال الموارد في إنتاج المواد الغذائية، وهذا يشمل مياه الري وأنظمة الصرف، خصائص الأرض الزراعية واستعمالاتها، النمط المحصولي وقابلية الأرض لإنتاج محصول دون آخر، ضعف الإجراءات والتشريعات لحماية مصادر إنتاج الغذاء".

2- "معوقات في مجال التسويق والسياسات التموينية وهذا يتضمن السياسات السعرية للمنتجات الغذائية وخاصة الزراعية، (انخفاض الأسعار بصورة عامة)، اللجوء إلى سياسات تموينية مهنية على الاستيراد، ضعف الإمكانيات المتمثلة بعدم توفر الأسواق المركزية المنظمة وانخفاض مستوى الخدمات التسويقية تفرضها السلطات المحلية في كل محافظة."

3- معوقات في مجال استخدام المدخلات أو مستلزمات الإنتاج بما في ذلك البذور والأشتال، الآلات الزراعية، الأسمدة الكيماوية والمبيدات."

4- معوقات في مجال استخدام العلوم والتقنية الحديثة في عمليات الإنتاج، وهذا يتضمن عدم وجود مؤسسات أو ضعف دورها في تقديم الخدمات التقنية مما يؤدي إلى استيراد التقنية من خارج العراق.

5- تخلف اقتصاديات الإنتاج الحيواني.

6- عدم وجود تنسيق وتكامل بين قطاعي الزراعة والصناعة والضعف في تأمين الحاصلات الصناعية من الزراعة".

7- إغفال السياسات الزراعية الحكومية في حال وجودها . لأهمية دور الدولة في ضبط إيقاع التنمية الزراعية لتتوافق مع التنمية الشاملة والاحتياجات الفعلية لتأمين الأمن الغذائي.

8- "ضعف مؤسسات إدارة النشاط الزراعي، وتداخل الصلاحيات .

9-عدم مراعاة برامج الإصلاح الاقتصادي التي تم اعتمادها في بعض الدول العربية خصائص الزراعة العربية .

10- ضعف وسائل التسويق للمنتجات الزراعية، وبخاصة المحاصيل الموسمية .

11- تدني الإنتاجية في قطاع الزراعة ".

12- "ضعف سياسات التخزين وبخاصة وسائل التخزين من الأهرامات والصوامع، ووسائل التخزين المبرر للخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية (اللحوم والألبان). مما قد يؤدي إلى هدر أو تلف قسم من الغلال".

استخدام النانو بالزراعة

تعد تقنية «النانو» محوراً أساسياً في العلوم الحديثة وامتدت تطبيقاتها إلى معظم العلوم البيولوجية والزراعية وغيرها من العلوم الأساسية، ويمتلك مركز البحوث الزراعية معملاً مركزياً للنانوتكنولوجي نتعرف في النقاط التالية على أهمية النانو تكنولوجي في الزراعة وفقاً لوزارة الزراعة.

- حققت تقنية النانو معدلات تنموية عالية للدول المتقدمة حيث بلغت الاستثمارات العالمية باستخدام هذه التقنية الحديثة إلى أكثر من تريليون دولار.

- تقنيات «النانوتكنولوجي» هي العلم الذي يهتم بدراسة ومعالجة المأدت على المستوى الذري أو الجزيئي للحصول على مواد ذات حجم نانومتري وشكل محدد ولها خواص جديدة وفريدة.

- تعمل تقنية النانو تكنولوجي على تحقيق العديد من الأهداف لقطاع الزراعة بما يخدم استراتيجية التنمية الزراعية وذلك من خلال إيجاد حلول نانوتكنولوجية للمشاكل التي تواجه الزراعة.

- تساهم تقنية النانو في حل مشكلة الأسمدة الزراعية وذلك من خلال إنتاج أسمدة نانومترية صديقة للبيئة وذات جدوى اقتصادية وذات كفاءة عالية والتي تعتبر بديلا فعالا للأسمدة التقليدية حيث تحقق العديد من المزايا ومنها قلة تكلفة الإنتاج.

- تعمل تقنية النانو على حل مشكلة تلوث المياه من خلال إنتاج فلاتر مياه نانومترية عالية التخصص لاستخدامها في تنقية مياه الآبار والصرف الزراعي والصناعي.

- لتقنية النانومترية قدرة على امتصاص العناصر الثقيلة والملوثات العضوية والتي أظهرت نتائج مبهرة على إزالة معظم العناصر الثقيلة من المياه مثل الرصاص، الكادميوم،النيكل، النحاس، الزنك والحديد بنسبة إزالة قد تصل إلى 95%.

- العمل على إنتاج مبيدات حشرية نانومترية ذكية تستخدم لمقاومة آفات محددة في أوقات محددة بأقل التركيزات مع الحفاظ على الكفاءة المطلوبة والتكلفة المنخفضة.

- العمل على حل مشكلة تسرب المياه في الأراضي الرملية من خلال إنتاج خزانات مياه نانومترية قابلة للتحلل البيولوجي، ومنها متراكبات الكيتوزان النانومترية التى لها القدرة العالية على تخزين المياه بالإضافة إلى العديد من الشحنات السطحية التي تلعب دوراً في تماسك الأرض الرملية وتقليل نسبة تسرب المياه.

المبحث الثاني: المحاصيل الزراعية

المحاصيل الزراعية كثيرة لكن تم تقسيمها على ما جمع بحسب الصفات المشتركة بينها لكي يسهل دراستها وتحليلها كمحاصيل الحبوب والمحاصيل الصناعية والزيتية ومحاصيل الدرنيات وغيرها وسنقوم بدراسة كل مجموعة وكما يلي:

1- محاصيل الحبوب:

"من خريطة رقم (2) يظهر إن أوسع رتبة هي الرتبة الثانية والتي تراوحت بين (316228-7والتي احتوت على ثمان محافظات هي كل من الأنبار وبغداد والنجف وميسان وبابل وديالى وذي قار وصلاح الدين وكركوك حيث بلغت قيمة منها (358144 و 394306 و 391306 و 555236 و 951505 و 528079 و 555236 و 605188) دونم على التوالي وكان هيأتها المكانية بشكل واسع استغرق أغلب منطقة الدراسة. ثم تلت هذه الرتبة الرتبة الأولى التي تراوحت بين (794329-21876) دونم واحتوت على ثلاث محافظات هي كل من (المثنى وواسط ونينوى) إذ بلغت قيم كل منها (792105 و 917875 و 288091) دونم على التوالي وكانت هيأتها المكانية على شكل منطقتين إحداها في الوسط والثانية في الشمال في حين اقتصرت كل من الفئة الثالثة احتوت على الديوانية في الوسط بقيمة (169010) دونم والرتبة الرابعة اقتصرت على البصرة في الجنوب بقيمة (52802) دونم والرتبة الخامسة اقتصرت على محافظة كربلاء في الوسط بقيمة (18727) دونم".

خريطة (2) التوزيع الجغرافي لمحاصيل الحبوب لسنة 2015

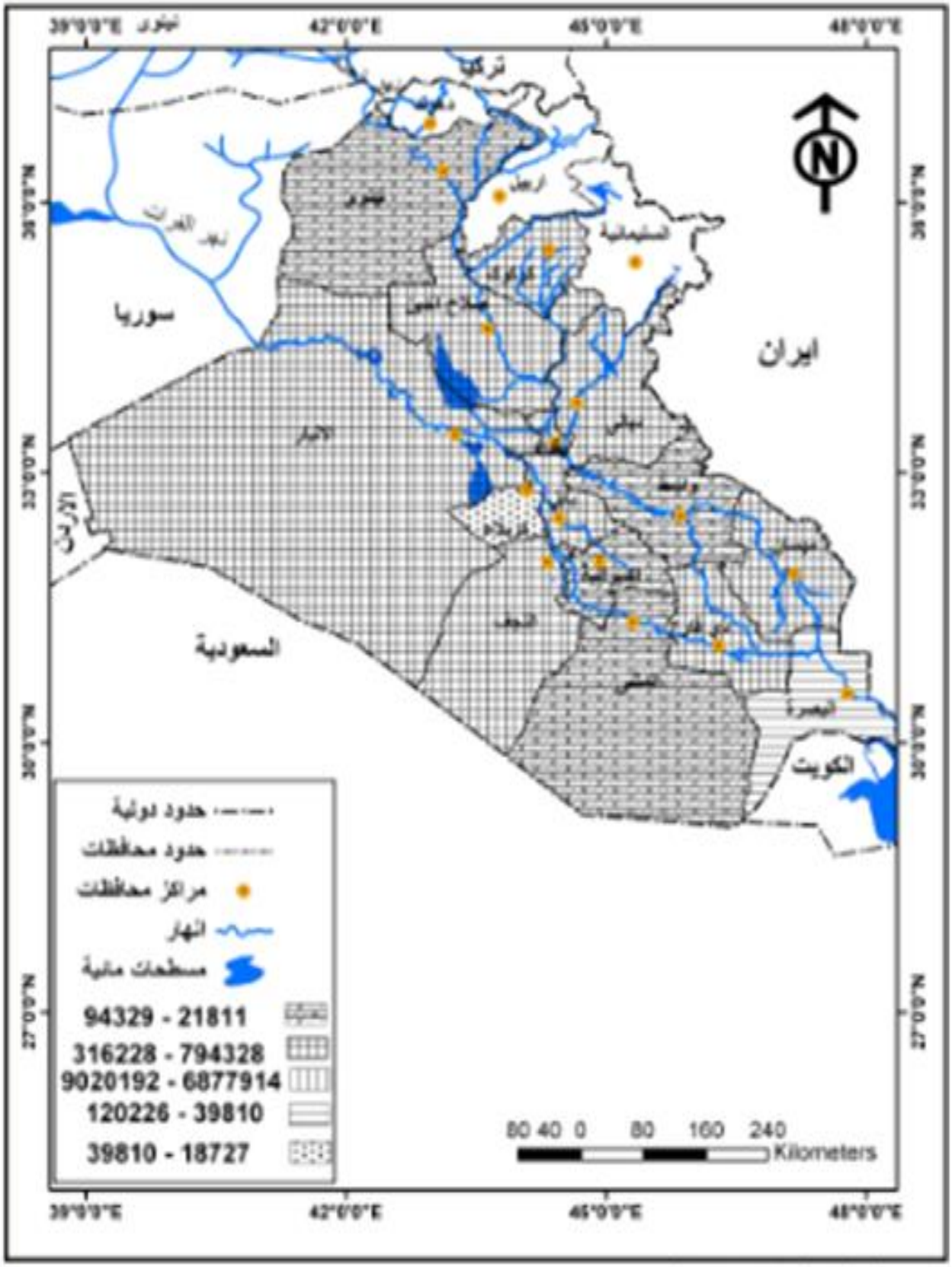

من عمل الباحث بالاعتماد على :
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء،قسم الاحصاء الزراعي لسنة 2011

ويمكن أن نتحدث عن محصول الحنطة وكما يلي:

1. "بلغ إنتاج الحنطة لعام 2003 (2589467) طن وارتفع إلى (2748840) طن عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب للمدة (2003-2015) قدره (7%)."

2. "بلغ إجمالي المساحة المزروعة لحقول الحنطة عام (2003) (6594945) دونم وانخفض إلى (5543080) دونم عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب للمدة (2003-2015) قدره (-2.3%)".

3. "بلغ متوسط غلة الدونم من محصول الحنطة لإجمالي المساحة المزروعة عام (2003) نحو (6،392) كغم ارتفع إلى (8،495) كغم عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب للمدة قدره (2.6%). علما إن معدل إنتاج الدونم من الحنطة العراق أعلى من معدل الإنتاج العالمي البالغ (374) كغم/دونم[2]."

4. "وعلى مستوى سنة (2014-2015) قدر إنتاج الحنطة (2748840) طن[3] عام 2015 بزيادة سنوية بلغت نسبتها (6،61%) عن عام 2014 حيث كان (1700390) طن[4]."

5. "تعتمد زراعة الحنطة في الشمال على الامطار أما في الوسط والجنوب فيعوض عن ذلك بالري أما درجة الحرارة العليا (35^5) والدنيا (5^5) والمثلى (25^5)[5]."

6. "كمية المنتج لا تكفي لسد حاجة البلد وإنما يستورد الغالبية من الخارج وبالتالي يكون العراق من أكبر الدول المستوردة الحنطة إلى جانب اليمن ومصرفي بعض الأعوام."

7. "يمثل محصول شتوي إذ إن زراعته تبدأ في بداية فصل الشتاء ويبدأ موسم الحصاد في نهاية فصل الربيع وأفضل موسم لزراعته شهر تشرين الثاني في وسط وجنوب العراق وتشرين في المناطق الشمالية[6]."

8. "أفضل أنواع التربة لزراعة الحنطة هي التربة الصلصالية الممزوجة بالرمل الغنية بالكالسيوم والمواد العضوية المتحللة فضلاً عن حاجته لتربة عميقة ذات نسجة مزيجية غرينية[7]."

9. "تقسم أصناف الحنطة إلى مجموعة الأصناف الناعمة والخشنة حيث تكون الناعمة صالحة للخبز في حين الخشنة لعمل البرغل والشعرية والمعكرونة حيث يمكن تقسيم أصناف الحنطة الناعمة إلى المكيباك وابو غريب وصابر بيك وكوكورت[8] وغيرها."

10. "يحتاج محصول الحنطة إلى حوالي (1625م) من الماء لارواء دونم من الحنطة خلال فترة نموه. وحتى فترة تصبح عملية الري على شكل دفعات متباعدة وحسب الحاجة حيث إن إنتاج (25) كغم من الحنطة في العراق يحتاج إلى (30) طن من الماء[9]."

11. "يضاف للدونم الواحد في وسط وجنوب العراق (150) كغم من كبريتات سلفات الامونيوم أو (66) كغم يوريا مع (33) كغم من سوبر فوسفات الكالسيوم أما المناطق المضمونة الامطار (500) ملم فأكثر من المنطقة الشمالية من العراق فتستعمل نفس الكميات من السماد النتروجين وهي (150) كغم وكبريتات الامونيون (66) كغم يوريا و (44) كغم.[10]"

2-المحاصيل الصناعية: "وتتضمن كل من القطن وبنجر السكر وقصب السكر والتبغ والتنباك ويطلق على هذه المحاصيل أيضاً الزراعية الصناعية. وذلك لدورها في تنمية الصناعات المحلية التي تعتمد على ذلك والمحاصيل وتخلق حالة من التكامل والتشابك الناجح بين القطاعات الاقتصادية هذا فضلاً عن إن هذا النوع من الإنتاج الزراعي يؤدي إلى تشغيل أيدي عاملة كثيرة. وان تلك الصناعات تحقق وفرات عالية ما تخفف من اعتماد البلد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي. ومن خريطة (3) يظهران محافظة كركوك شغلت رتبة عليا شمال منطقة الدراسة حي بلغت قيمتها(72536)دونم في حين شغلت محافظة صلاح الدين رتبة وسطى إذ بلغت قيمتها(4050)دونم أما محافظات كربلاء ونينوى والقادسية وبغداد وواسط وديالى وبابل شغلت رتب دنيا والتي بلغت قيمة كل منها (11 و 53 و 510 و 645 و 1043 و 1645 و 1789) دونم على التوالي وكانت هيأتها المكانية على شكل منطقتين إحداها في الوسط بشكل واسع والأخرى في الشمال ضمت محافظة نينوى"

خريطة (3) توزيع المحاصيل الصناعية في العراق لسنة 2015

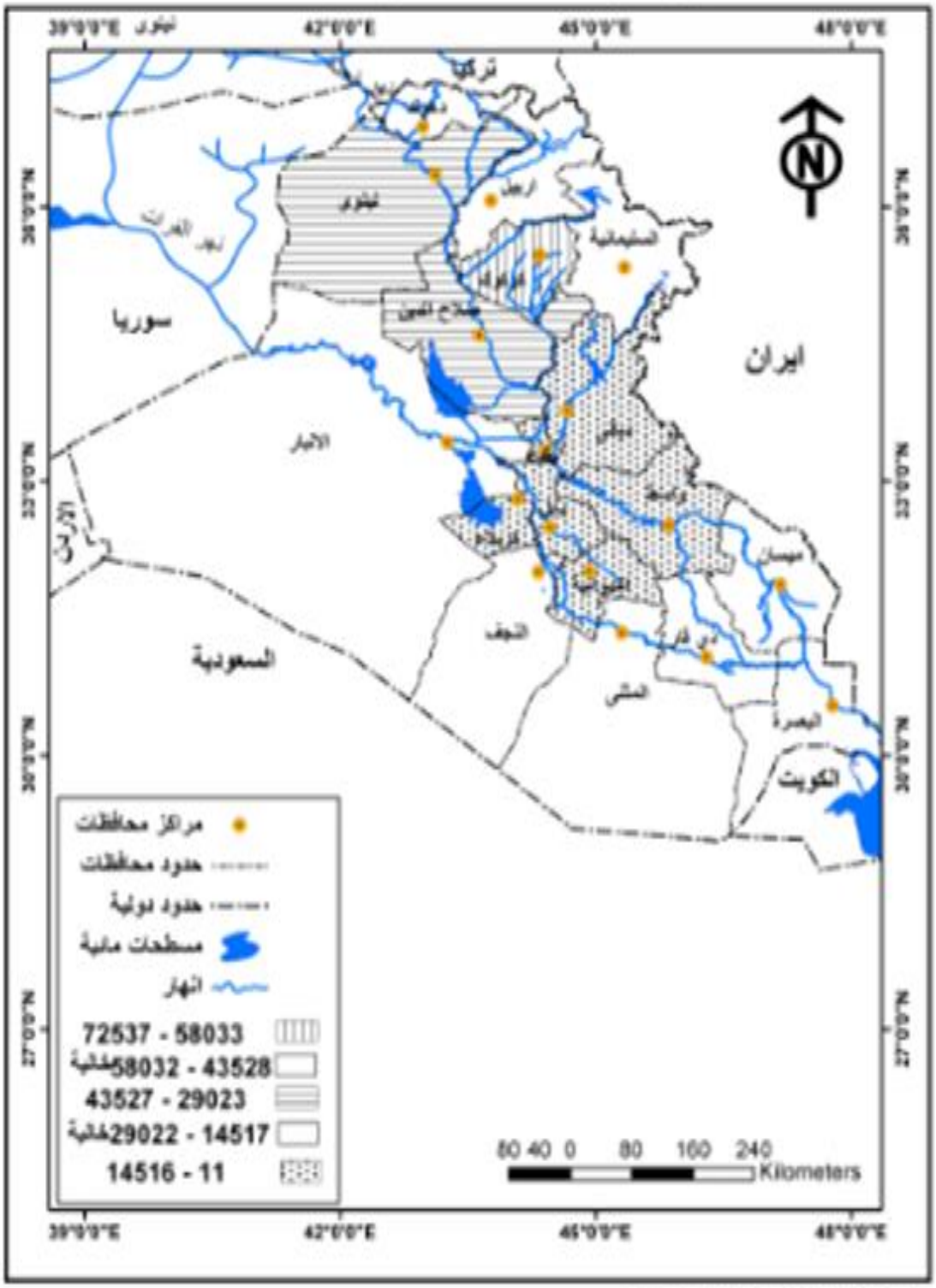

من عمل الباحث بالاعتماد على :
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء،قسم الاحصاء الزراعي لسنة 2015

"تختلف المحاصيل الصناعية في نمو مساحتها وانتاجها فقد سجل محصول بنجر السكر انعدام بعد 2004 لينخفض بنسبة100% في حين سجل قصب السكر ارتفاع في مساحة لتصبح مساحة(2500)دونم سنة (2015)بدل من(744)دونم سنة(2003)وكانت نسبة الزيادة 83%

وإذا سلطنا الضوء على محصول القطن فنجد ما يلي ":

1. "بلغ إنتاج القطن لعام 2003 (112805) طن وانخفض إلى (45278) طن عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب للمدة (2003-2015) قدره (-18%)[11]."

2. "بلغ إجمالي المساحة المزروعة لمحصول القطن عام 2003 (191449) دونم وانخفض إلى (82282) دونم عام (2015) وبذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب للمدة (2003-2015) قدره (-16%)."

3. "بلغ متوسط غلة الدونم من محصول القطن لإجمالي المساحة المزروعة عام (2003) نحو (58902) كغم وانخفض إلى (3،550) كغم عام (2015) وبذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب للمدة قدره (0،8%)[12]."

4. "على مستوى سنتي (2014-2015) قدر إنتاج القطن (45278) طن عام 2015 بزيادة سنوية بلغت نسبتها (7،89%) عن عام 2014 حيث كان (23871) طن[13]."

5. "من النباتات المعمرة يتراوح ارتفاعه بين (2-7) قدم وقد يزيد عن ذلك اذا ما ترك في الأرض لسنوات. وشجرة القطن تعطي ثمارها بعد سبعة أو ثمانية شهور[14]."

6. "من النباتات المنهكة للتربة لذلك فإن استمراره في الأرض لفترة طويلة يضعف التربة ويقلل من خصوبتها[15] لذلك تعالج بالدورة الزراعية أو بالأسمدة والمخصبات."

2- محاصيل العلف:

وهي جميع النباتات التي تزرع أساساً على نطاق واسع من أجل استخدام مادتها الخضراء الطازجة لتغذية الحيوانات، وقد يقوم الانسان بحصادها كلياً أو جزئياً كالنمو الخضري أو الجذر أو كلاهما معاً.ومن خريطة رقم (4) يظهر إن الرتبة الثالثة التي تراوحت بين (11287-18251) دونم ظهرت في أربع محافظات هي كل من الأنبار والمثنى وواسط وكربلاء وبلغت القيم لكل منها (12116 و 13596 و 14748 و 17500) دونم على التوالي وكانت هيأتها المكانية على شكل مناطق اثنان منها في الوسط والثانية في الجنوب.أما الرتبة الرابعة التي تراوحت بين (4321-11286) والتي احتوت على أربع محافظات أيضاً كل من النجف والبصرة وميسان والقادسية إذ بلغت القيم لكل منها (76 و 430 و 1410 و 4321) دونم كل منها وظهر كل منها على شكل منطقتين أحدهما بشكل واسع في الجنوب والأخرى في الوسط ثم تلت هذه الرتبة الرتبة الأولى والتي تراوحت بين (25217-32181) دونم وتضمنت على محافظتين هما بغداد وبابل في الوسط وبلغت قيمة كل منها (31763 و 32183) دونم على التوالي لكل منها.

خريطة (4) توزيع المحاصيل العلف في العراق لسنة 2015

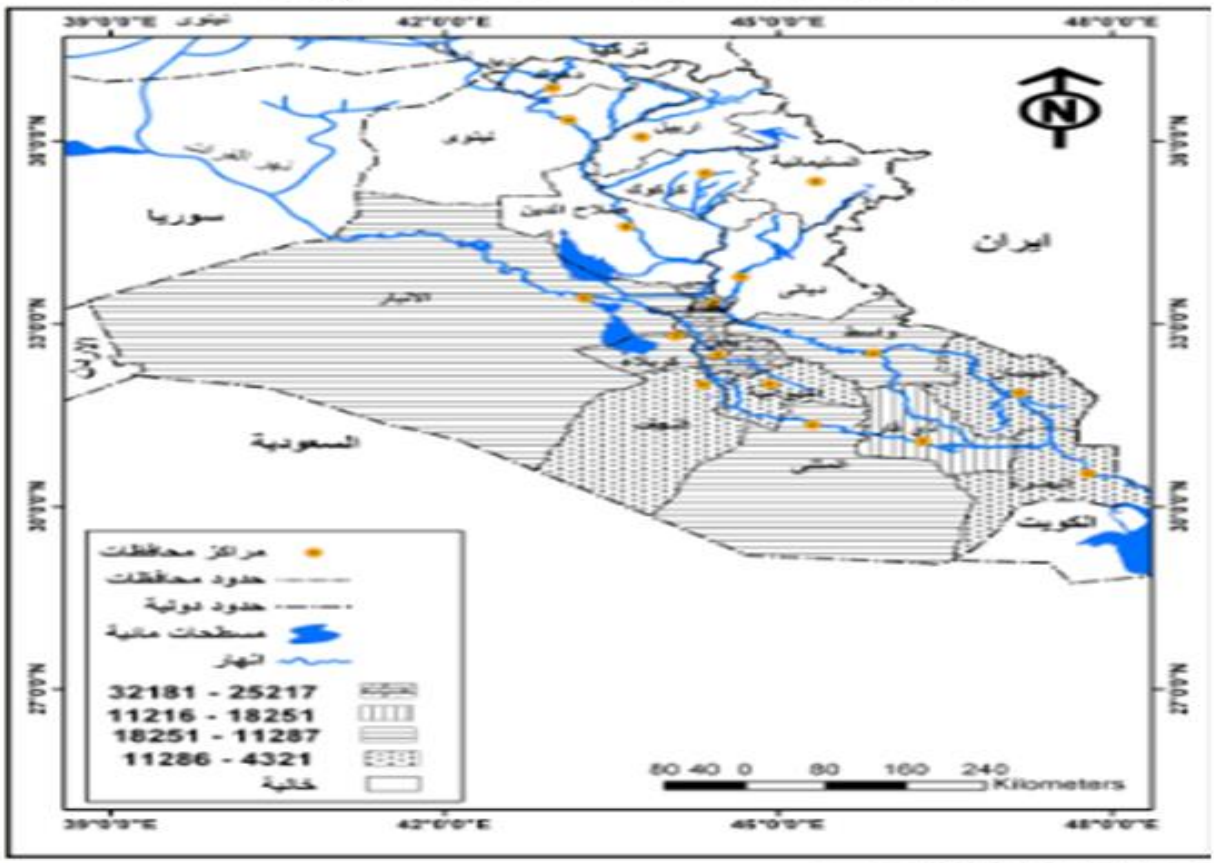

من عمل الباحث بالاعتماد على :
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء،قسم الاحصاء الزراعي لسنة 2015

"أما الرتبة الثانية فقد اقتصرت على محافظة ذي قار في الجنوب إذ بلغت قيمتها (23575) ومن أشهر محاصيل العلف هي البريسم والجت وقد ازداد إنتاج البريسم لسنة 2015بنسبة1.9% عن السنوات التي قبلها بانتاجية(4514كغم /دونم)وإذا دققنا النظر على محصول الجتط:

1. "بلغ إنتاج الجت لعام 2003 (1256498) طن انخفض إلى (906686) طن عام 2015 لذلك قد حقق معدل نمو مركب سالباً للمدة (2003-2015) قدره (-4.8%)[16]."

2. "بلغ إجمالي المساحة المزروعة لمحصول الجت عام 2003 (224529) دونم انخفض إلى (160805) دونم عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب للمدة (2002-2015) قدره (-4.9%)[17]."

3. "بلغ متوسط غلة الدونم من محصول الجت لإجمالي المساحة المزروعة عام (2003) نمو (5596) كغم ارتفع إلى (5638) كغم عام 2014 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب للمدة قدره (0،09%)[18]."

4. "على مستوى سنتي 2014-2015 قدر إنتاج الجت (906686) طن عام 2015 بانخفاض سنوي بلغت نسبته (13%) عن عام 2014 حيث كان (1043169) طن."

4-البقوليات:

"تمثل كل من الحمص والعدس والباقلاء اليابسة والهرطمان والماش. وتعد البقوليات من الأغذية عالية القيمة الغذائية ويعتمد عليها كثير من الشعوب كبديل للحوم كونها غنية بالبروتين النباتي وهنالك أكثر من خمسمائة صنف من البقوليات وتختلف في أشكالها وتركيبها الغذائي وبعضهم يسميها لحم الفقراء نظراً لاعتدال ثمنها وتوافرها في معظم بقاع الأرض وهي تعيد بناء انسجة الجسم وتقوية العظام والأسنان وزيادة الهيموغلوبين ويظهر من خريطة (5) إن أعلى قيم لمساحة المطلقة للبقوليات في محافظة ذي قار (12985) دونم وأقل مساحة للبقوليات في محافظة بغداد العاصمة إذ تقدر مساحتها (60) كم، "

خريطة (5) توزيع المحاصيل البقولية في العراق لسنة 2015

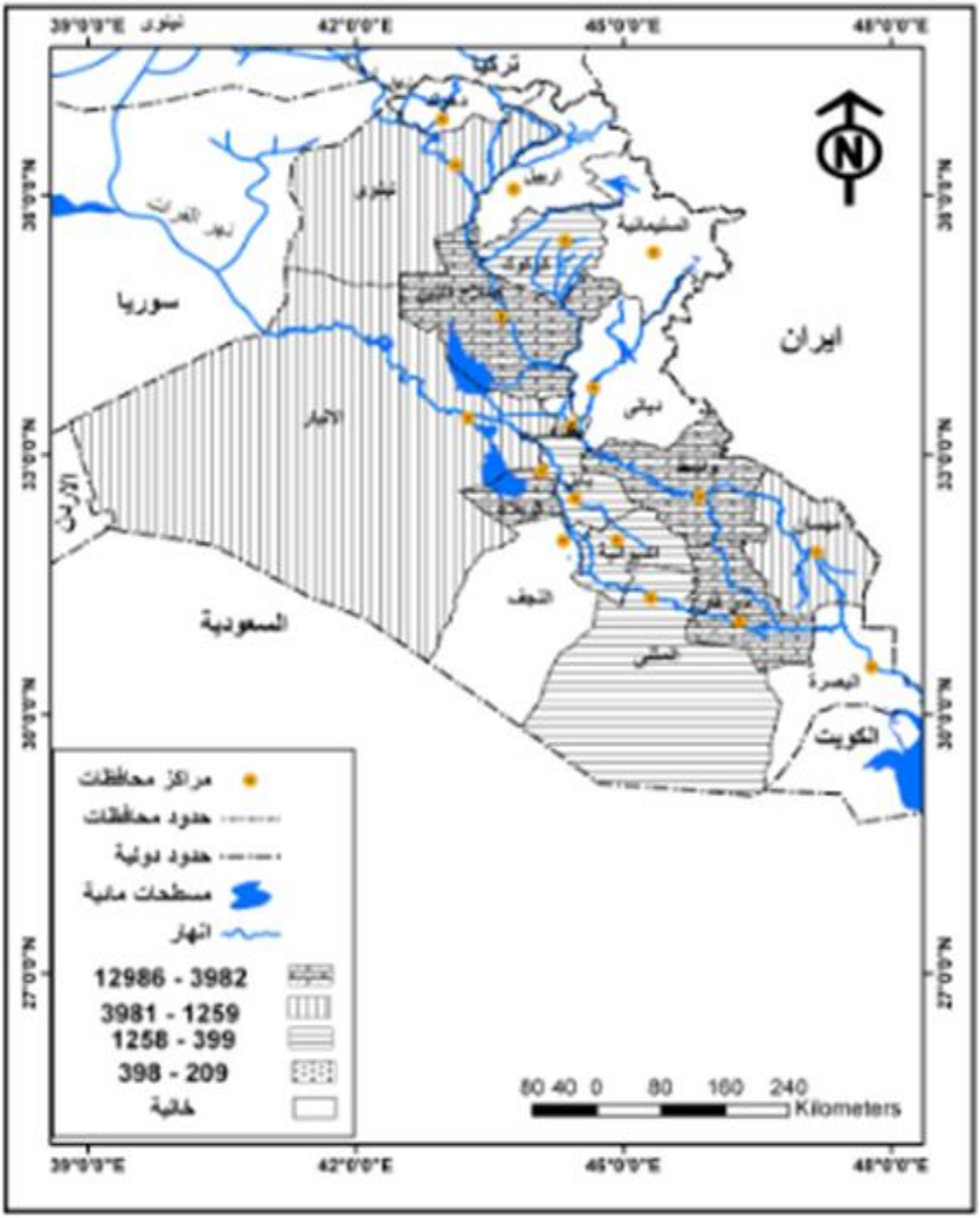

من عمل الباحث بالاعتماد على :
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء،قسم الاحصاء الزراعي لسنة 2015

"ويظهر من الخريطة أعلاه إن محافظات كربلاء وذي قار وصلاح الدين وواسط شغلت رتب عليا وانتشرت على أجزاء منطقة الدراسة أما الرتبة الثالثة التي تراوحت بين (399-1258) دونم فقد شغلت رتبة وسطى وضمت خمس محافظات هي كل من ميسان والقادسية ونينوى وبابل والأنبار إذ بلغت قيم كل منها (147 و 480 و 500 و 1921 و 1198) دونم على التوالي. في حين شغلت محافظات المثنى وكركوك وبغداد رتب دنيا في الشمال والوسط والجنوب وقد تباينت نمو مساحة البقوليات بصورة عامة فقد انخفضت مساحة محصول الحمص بنسبة 30% سنة 2015وكذلك انخفض إنتاجه بنفس النسبة في حين ارتفعت مساحة الباقلاء بنسبة 5% لسنة 2015وارتفع إنتاجه بنسبة 14%"

وإذا تحدثنا عن محصول العدس فنجد:

1- "بلغ إنتاج العدس لعام 2003 (2298) طن وانخفض إلى (190) طن عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب للمدة (2003-2015) قدره (11%)[19]."

2- "بلغ إجمالي المساحة المزروعة لمحصول العدس لعام 2003 (9992) دونم وانخفض إلى (500) دونم عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب للمدة (2003-2015) قدره (11.8)[20]."

3- "بلغ متوسط غلة الدونم من محصول العدس لإجمالي المساحة المزروعة عام (2003) نمو (0،230) كغم وارتفع إلى (0،380) كغم عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب للمدة قدره (5،6%)[21]. وهو أعلى من معدل الإنتاج العالمي البالغ (131) كغم/دونم."

4- "على مستوى سنتي 2014-2015 (2014،2015) قدر إنتاج العدس (190) طن عام 2015 بزيادة سنوية بلغت نسبتها 7،2% عن عام 2014 حيث كان (185) طن[22]."

5- معيد للتربة التي تزرع فيها لأن جذورها تحتوي على عقد بكتيرية[23].

5-**المحاصيل الزيتية**:"وتتضمن كل من زهرة الشمس والفستق والسمسم وفول الصويا والشلغم وهي من المحاصيل التي لها أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية حيث تحتوي بذورها على نسبة عالية من الزيت الذي يستخدم في الصناعات المحلية كصناعة زيوت الطعام النباتية وصناعة الصابون. كما وتستعمل بذور هذه المحاصيل كغذاء للإنسان."ظهر من خريطة (6) إن اكبر قيمة هي للمحاصيل الزيتية هي محافظة ديالى (12775) دونم وأقل قيمة هي محافظة كربلاء وكانت قيمتها (28) دونم. ويظهر من الخريطة إن أوسع رتبة احتوت على المحافظات هي الرتبة الأولى التي تراوحت بين (3631، 12302) دونم واحتوت على ثلاث محافظات هي كل من الأنبار وصلاح الدين وكانت قيم كل منها (8820 و 10961 و 12775) دونم على التوالي وكانت هيأتها المكانية على شكل منطقة تمتد من الشرق إلى الغرب ثم تلت هذه الرتبة الرتبة الثانية التي تراوحت بين (1072-3630) دونم وضمت محافظتين هما محافظة بابل (176) دونم في الوسط ونينوى بقيمة (2021) دونم في الشمال"

خريطة (6) توزيع المحاصيل الزيتية في العراق لسنة 2015

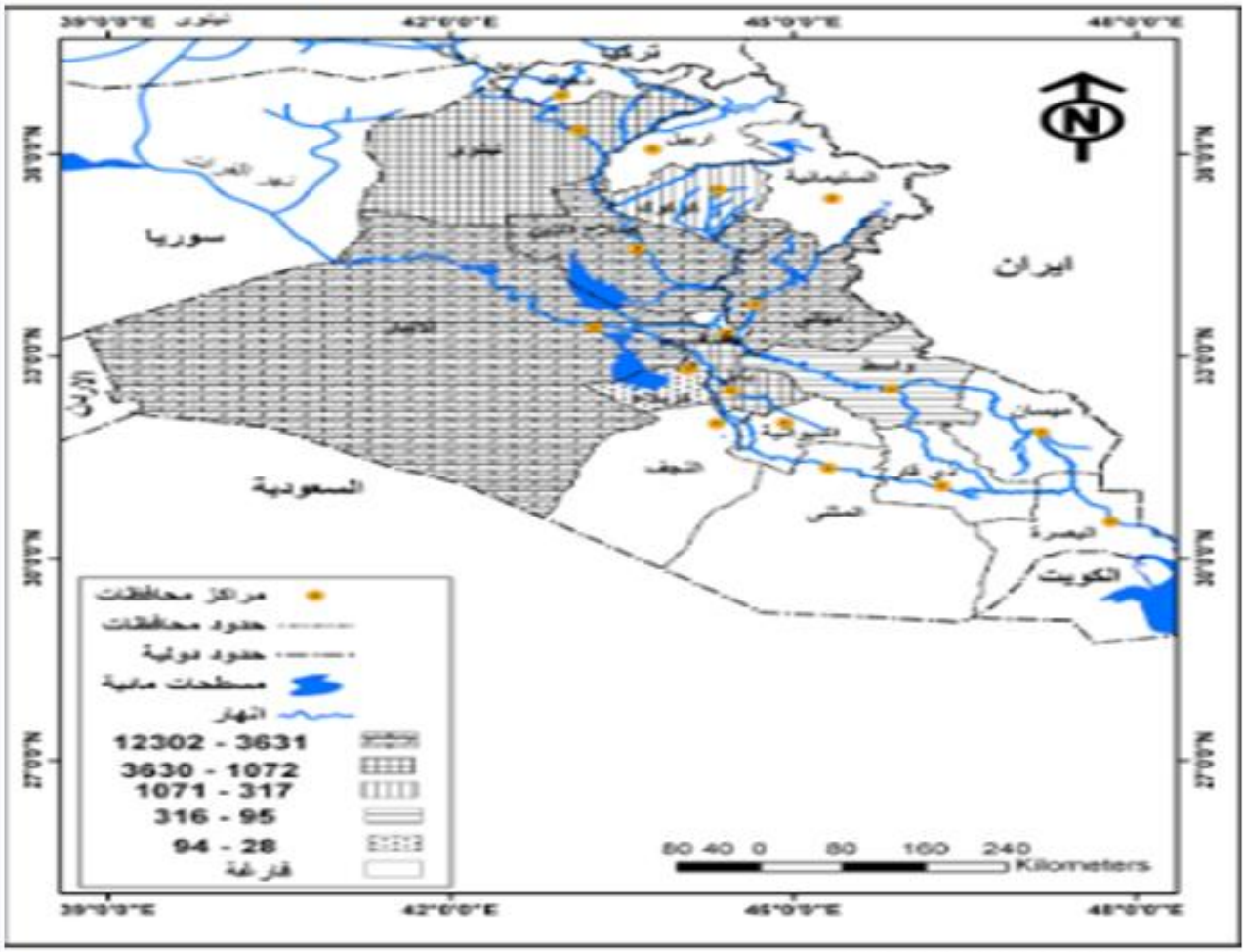

من عمل الباحث بالاعتماد على :
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء،قسم الاحصاء الزراعي لسنة 2015

"في حين اقتصرت كل من الرتبة الثالثة والرابعة والخامسة على محافظة واحدة لكل منها فالرتبة الثالثة احتوت على محافظة كركوك في الشمال وكانت قيمتها (1769) دونم والرتبة الرابعة احتوت على محافظة واسط وسط العراق وكانت قيمتها (100) دونم، أما الرتبة الخامسة فقد اقتصرت على محافظة كربلاء في الوسط أيضاً وكانت قيمتها (28) دونم.أما إنتاج المحاصيل الزيتية فقد اتسمت بالانخفاض مثال على ذلك انخفض إنتاج السمسم بنسبة7% في عام 2015عن السنوات السابقة وانخفض إنتاج فستق الحقل بنسبة 9% وإذا تحدثنا عن محصول زهرة الشمس نجد ":

1- "بلغ إنتاج زهرة الشمس لعام 2003 (33645) طن انخفض إلى (7512) طن عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب للمدة (2003-2015) قدره (-43%)[24].

2- بلغ إجمالي المساحة المزروعة لمحصول زهرة الشمس عام 2003 (85238) دونم وانخفض إلى (22655) دونم عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب للمدة (2003-2015) قدره (34.5%)[25]."

3- "بلغ متوسط غلى الدونم من محصول زهرة الشمس لإجمالي المساحة المزروعة عام (2003) نمو (39407) كغم وانخفض إلى (33106) كغم عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب للمدة قدره(-2.3%)."

4- "على مستوى سنتي 2014-2015) قدر إنتاج زهرة الشمس (7512) طن عام 2015 بزيادة سنوية بلغت نسبتها (7،47%) عن عام 2014 حيث كان (5227) طن[26]."

5- "أفضل موعد لزراعة زهرة الشمس في العراق في أوائل اذار وأحياناً نهاية شباط في السنوات الدافئة ويطلق على هذا الموعد بالموعد الربيعي أما الموعد الخريفي فيكون في شهرين مايس وحزيران."

6- "تتراوح كمية البذور المستخدمة للزراعة الدونم الواحد (5-6) كغم وتختلف هذه الكمية باختلاف الأصناف وحجم البذور ونسبة الإنبات وتوضع البذور على عمق (4-36) في التربة[27]."

7- "يجب أن تكون الرية الأولى هادئة حتى لا تنجرف البذور وكمية الماء لضمان توفير رطوبة تامة لإنبات البذور المزروعة بعدها يروى الأرض مرة واحدة كل 10-15 يوم مرة واحدة (8-20) يوم خلال فصل الصيف ويلاحظ عدم ري المحصول عند الرياح خوفاً من الاضطجاع. إذ إن عباد الشمس يحتاج إلى (5) بوصة."

8- "يضاف 5 كغم من سماد سلفات الامونيوم 25 كغم كم سماد سوبر الفوسفات الكالسيوم الثلاثي يضاف السماد منه نصف عند تحضير الأرض وقبل الزراعة والنصف الاخر من السماد فيضاف بعد شهر من الإنبات[28]."

9- يمكن زراعة هذا المحصول في تربة متوسطة الملوحة[29].

6- الدرنيات:"وتتضمن كل من البطاطا والبصل والثوم هو نبات يزرع بعروتين ربيعية وخريفية والاجزاء التي تؤكل منه تسمى الدرنات وتتكون تحت الأرض على السيقان ومعظم نباتات البطاطا تنتج من (3-6) درنات وبعضها ينتج (10-20) درنه وذلك حسب الصنف والظروف الحيوية والتربة.ظهر أكبر توزيع في محافظة ديالى إذ بلغت قيمتها (124276) دونم وأقل قيمة في التوزيع ظهرت في محافظة كربلاء (154) دونم ويظهر من خريطة رقم (7) إن محافظات بغداد وواسط ونينوى والأنبار وديالى قد شغلت رتب عليا وانتشرت على أجزاء واسعة وكانت قيم كل منها (2987و4000 و 8638 و 14891 و 24276) دونم على التوالي."

خريطة (7) توزيع المحاصيل الدرنيات في العراق لسنة 2015

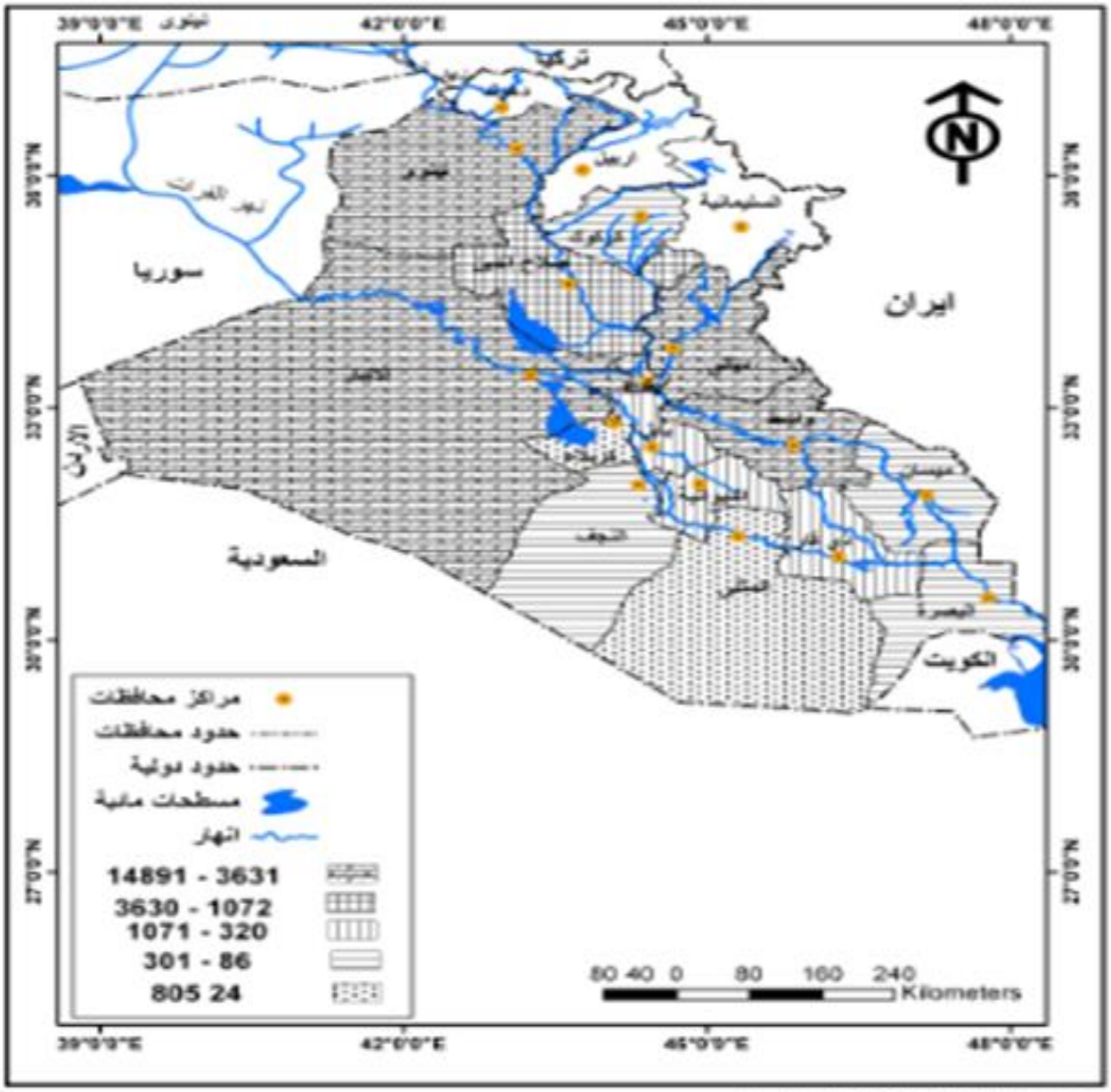

من عمل الباحث بالاعتماد على :
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء،قسم الاحصاء الزراعي لسنة 2015

"في حين شغلت محافظات بابل و ذي قار والقادسية رتبة وسطى ونتشرت في الوسط والجنوب إذ بلغت قيم كل منها (332 و 433 و 1050) دونم على التوالي أما محافظات كربلاء والمثنى و النجف و واسط وميسان وكركوك فقد شغلت رتب دنيا وانتشرت في الوسط والجنوب إذ بلغت قيم كل منها (24و58و120و205 و 213 و 244) دونم على التوالي.وقد سجل إنتاج الدرنيات انخفاض مثال على ذلك انخفض إنتاج البصل بنسبة 8% وكذلك انخفض إنتاج الثوم بنسبة 6% "

. وإذا ألقينا الضوء على محصول البطاطا نجد:

1. "بلغ إنتاج البطاطا لعام 2003 (774638) طن وانخفض إلى (204597)

طن عام 2015 بذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب للمدة (2003-2015) قدره (-34%)."

2. "بلغ إجمالي المساحة المزروعة لمحصول البطاطا عام 2002 (168053) دونم وانخفض إلى (52067) دونم عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب للمدة (2003-2015) قدره (-27%)."

3. "بلغ متوسط غلة الدونم من محصول البطاطا لإجمالي المساحة المزروعة عام 2003 نمو (460905)كغم انخفض إلى (5،3929)كغم عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب للمدة قدره (-2.1%) وهو أقل من متوسط الإنتاج العالمي البالغ (9766) كغم/ دونم."

4. "على مستوى سنتي 2014-2015 قدر إنتاج البطاطا (204597) طن عام 2015 بانخفاض سنوي بلغ (3،8%) عن عام 2014 حيث كان (223147) طن."

5. "يمكن زراعة هذا المحصول في تربة متوسطة الملوحة."

7-**الخضروات:**" وتتضمن الطماطة والخيار والباذنجان والباميا والخس والباقلاء الخضراء واللوبيا والشجر بأنواعه والفلفل الأخضر والفاصوليا الخضراء والشوندر والشلغم والسبانغ والجزر واللهانة والقرنابيط والرقي والبطيخ وكانت معظم زراعة الخضر في الماضي في بساتين صغيرة قرب المنازل ومع زيادة أعداد السكان وإدخال التقنيات الزراعية شهد الإنتاج الزراعي توسعاً ملحوظاً أدى إلى انتشار زراعة الخضر في الحقول المكشوفة وفي البيوت المحمية."من خريطة (8) يظهر إن أوسع رتبة هي الرتبة الأولى التي تراوحت بين (39811-127334) دونم وضمت ثمان محافظات هي كل من النجف ونينوى والقادسية وذي قار وديالى وميسان وصلاح الدين وكانت قيم كل منها (18259 و 19459 و 27076 و 29948 و 31801 و 35775 و 37267) دونم على التوالي وكانت هيأتها المكانية على شكل منطقتين إحداها منطقة واسعة في الوسط والثانية في الجنوب ثم تلت هذه الرتبة الرتبة الثانية"

خريطة (8) توزيع المحاصيل الخضراوات في العراق لسنة 2015

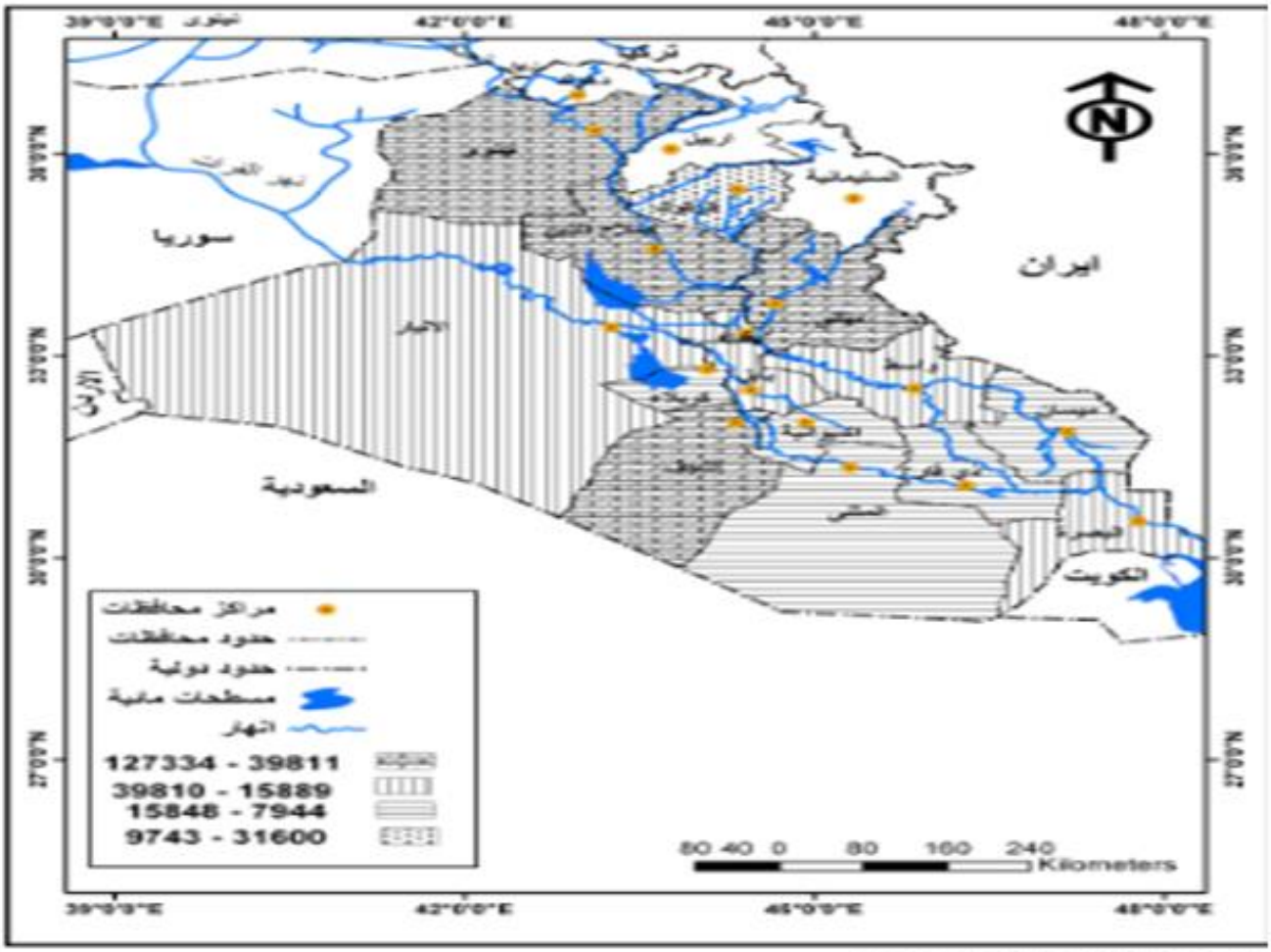

من عمل الباحث بالاعتماد على :
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء،قسم الاحصاء الزراعي لسنة 2015

"والتي تراوحت بين (15889-39810) دونم وضمت خمس محافظات هي كل من بابل والأنبار وواسط والبصرة وبغداد وكانت قيم كل منها (48877 و 60018 و 66100 و 100795 و 27334) دونم على التوالي وكانت هيأتها المكانية على شكل منطقة واسعة شملت أغلب منطقة الوسط وجزء من المناطق الجنوبية."ثم تلت هذه الرتبة الرتبة الثالثة التي تراوحت بين (7944-15848) دونم وضمت محافظتين هما المثنى في الجنوب وكانت قيمتها (8923) دونم والثانية في محافظة كربلاء في الوسط وكانت قيمتها (8923) دونم والثانية في محافظة كربلاء في الوسط وكانت قيمتها (13049) دونم. أما الرتبة الخامسة فقد اقتصرت على محافظة واحدة وهي كركوك في الشمال وكانت قيمتها (1755) دونم أما إنتاج الخضروات فقد سجل نمو موجب في أغلب المحاصيل مثال على ذلك فقد ارتفعت إنتاج الخيار بنسبة 3% والباذنجان بنسبة 4% والباميا 1%وإذا سلطنا الأضواء على محصول الطماطا فنجد":

1- "بلغ إنتاج الطماطا لعام 2003 (1400328) طن وانخفض إلى (1013177) طن عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب للمدة (2003-2015) قدره (-4.7%)[30]".

2- "بلغ إجمالي المساحة المزروعة لمحصول الطماطا لعام 2003 (366380) دونم وانخفض إلى (212780) دونم عام (2015) وبذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب للمدة (2003-2015) قدره (-9%)."

3- "بلغ متوسط غلة الدونم من محصول الطماطا لإجمالي المساحة المزروعة عام2003 نحو(3822)كغم ارتفع إلى(4761)كغم عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب للمدة قدرة(2.8%)"

4- "على مستوى سنتي 2014-2015 قدر إنتاج الطماطا(1013177)طن عام 2015 بزيادة سنوية بلغت نسبتها(10.9%) عن عام 2014 حيث كان (913493)طن"

5- "يأتي محصول الطماطا في مقدمة الخضروات الصيفية من المساحة والإنتاج إذ إن معدل المساحة المزروعة بالمحصول بلغت 28% من إجمالي المساحة المزروعة بالخضروات الصيفية[31]"

6- "صغر مساحة الأرض المزروعة بهذا المحصول إذ تزرع في ألواح تتراوح مساحة كل لوح(9م2)او(24م2)وتختلف مساحة الألواح من مكان إلى أخر[32]"

7- "كثافة اليد العاملة المستخدمة في زراعتها إذ يعمل في كل دونم من الأرض عاملان على المعدل[33]"

8- "ارتفاع تكاليف زراعتها لغلاء بذورها وكثافة المخصبات المستخدمة فيها فضلاً عن ارتفاع أجور الحراثة وتسويتها"

9- تصل أجور اليد العاملة الإضافية في زاعة هذا المحصول حوالي(25)الف دينار يومياً

10- يتراوح سعر المخصبات الكيمائية من اليوريا بين(700-900)دينار لكل كيلو غرام

11- يتعرض هذا المحصول للإصابة بآفات منها حفار الكاروب ودودة اللهانة وحشرة الدوباس التي تصيب النخيل كذلك

8-الفاكهة:" وتتضمن البرتقال والليمون الحامض والليمون الحلو واللالنكي والنارنج والتفاح والعرموط والمشمش والخوخ والكوجة والالوبالو والرمان والتين والعنب والزيتون وهي ثمار نباتية تتميز عادة بأنها حلوة أو حامضية الطعم ومكتنزة بالحياة و من خريطة (9) نجد:إن اغلب قيمة كانت في محافظة صلاح الدين (32324) شجرة واقل قيمة كانت في محافظة النجف (1121) شجرة مما أدى إلى تقسيمها إلى خمس رتب."

خريطة (9) توزيع اشجار الفاكهة في العراق لسنة 2015

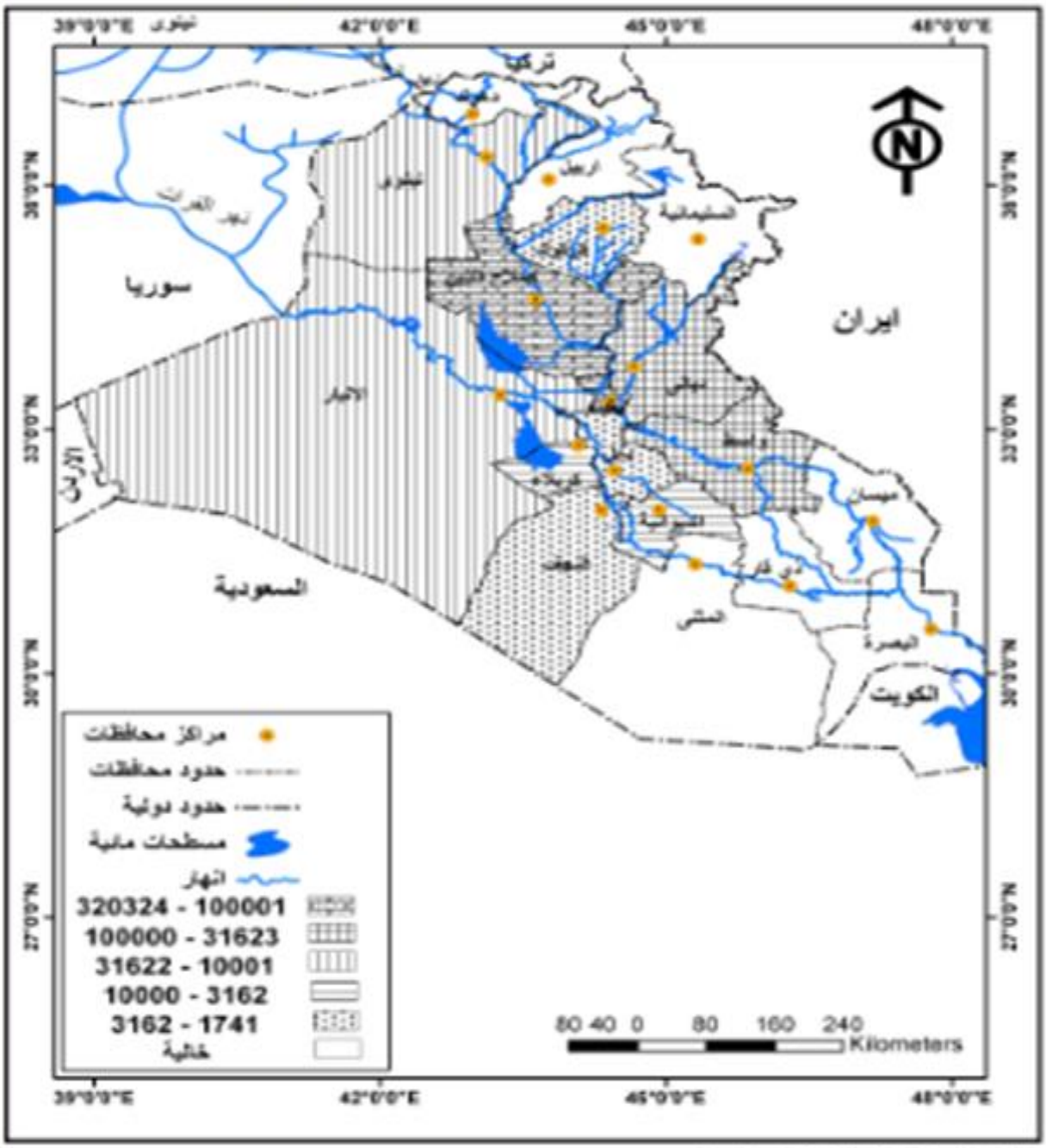

من عمل الباحث بالاعتماد على :
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء،قسم الاحصاء الزراعي لسنة 2015

"حيث ظهر إن أوسع رتبة هي الرتبة الخامسة التي احتوت على ثلاث محافظات هي كل من النجف وبابل وكركوك والتي تراوحت بين (1741-3162) شجرة وبلغت قيم كل منها هي (1121 و 1741 و 2185) شجرة على التوالي. وكانت هيأتها المكانية على شكل منطقتين إحداها في الوسط والجنوب والاخرى في الشمال ثم تلت هذه الرتبة الرتبة الأولى والتي تراوحت بين (1000-320324) شجرة. وضمت محافظتين هما بغداد وصلاح الدين وكانت قيم كل منها (165333-320324) شجرة على التوالي وكانت هيأتها المكانية على شكل منطقة واسعة في الوسط ثم تلت هذه الرتبة الرتبة الثانية التي تراوحت بين (3162-100000) شجرة وضمت محافظتين هما واسط وديالى. وبلغت قيمتها (44341 و 86226) شجرة على التوالي. أما الرتبة الثالثة التي تراوحت التي تراوحت بين (10001-31622) شجرة فضمت محافظتين هما نينوى في الشمال (12773) شجرة والأنبار وقيمتها (14442) شجرة في الغرب ثم تلت هذه الرتبة الرتبة الرابعة والتي تراوحت بين (31623-100000) شجرة وضمت كل من القادسية في وسط العراق وكانت قيمتها (1121) شجرة وكربلاء بقيمة (6684) شجرة وقد سجلت إنتاج الفاكهة بصورة عامة انخفاض شديد لسنة 2015 عن السنوات السابقة فقد انخفض إنتاج النارنج بنسبة 6% وانخفض إنتاج العنب بنسبة 5% وانخفض إنتاج التفاح بنسبة 8% وانخفض إنتاج الرمان بنسبة 9% باستثناء الزيتون فقد ارتفع انتاجة بنسبة 15% وإذا ألقينا الضوء على على فاكهة البرتقال فنجد":

1- "بلغ إنتاج البرتقال عام (2003) (361183) طن انخفض إلى (97907) طن عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب للمدة (2003-2015) قدره (-33%)."

2- "بلغ متوسط إنتاجية الشجرة من محصول البرتقال عام (2003) نحو (0،31) كغم. انخفض إلى (5،13) كغم عام 2015 وبذلك قد حقق معدل نمو مركب سالب قدره (-16.2%)[34]."

3- "على مستوى سنتي 2014-2015 قدره إنتاج البرتقال (97907) طن عام 2015 بانخفاض سنوي بلغت نسبته (6،3%) عن عام 2014 حيث كان (101543) طن[35]."

4- "التربة الغرينية هي الملائمة لزراعة تلك الأشجار إذ أنه من الأشجار الحساسة للملوحة لذا يزرع في العراق في التربة القليلة الملوحة[36]."

5- "يزرع هذا المحصول في شمال العراق حول للعيون والآبار والمجاري المائية حيث تنمو في وسط وجنوب العراق في بساتين خاصة أو مع بساتين النخيل لسهولة عملية الري لحماية من أشعة الشمس الشديدة في الصيف والبرودة في الشتاء[37]."

6- "تتأثر تأثير كبير بالظروف الطبيعية وفي مقدمتها درجة الحرارة إذ إن التفاوت الكبير في درجات الحرارة صيفاً وشتاءً بل إن اختلاف بين الليل والنهار يؤثر تأثير كبير على أشجار الفاكهة[38]."

7- "استمرارية إنتاجها إي أنها ليست حولية. وارتفاع قيمتها الغذائية وزيادة إنتاج الفدان الواحد إذ ما قرب بانتاج الحبوب[39]."

خطة تنمية القطاع الزراعي في العراق

أعداد اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية 2010-2014 في القطاع الزراعي

يتسم النشاط الزراعي بسمات وخصائص عديدة تميزهُ عن الأنشطة الأقتصادية الأخرى ، يمكن إجمالها بالآتي:-

1.الحساسية العالية للظروف الطبيعية

2.الطبيعة الموسمية والبايولوجية

أ-لكل مجموعة من المحاصيل الزراعية موسمها الملائم

ب-دورة الإنتاج، (المدة المحصورة بين بدء العملية الإنتاجية والحصول على الناتج النهائي) تجعل مهمة نمو الإنتاج عبر الزمن صعبة

ت-مصادر النمو تعتمد على مصدرين:

أولاً- التوسع الأفقي

ثانياً- التوسع العمودي

3.الطبيعة البيئية للإنتاج الزراعي

4.الإدارة المزرعية

الأساليب المعتمدة في الحراثة والبذار والتسميد والري وتلبية الاحتياجات المختلفة من مكافحة ووقاية وغيرها وصولاً إلى الحصاد.

من هذا يتضح أن تنمية القطاع الزراعي وبالتالي تحسين كمية ونوعية الإنتاج لابد وأن تضع بالاعتبار الأمور أعلاه.

1.الاستراتيجيات السابقة

استهدفت جميع الاستراتيجيات الزرعية السابقة منذ مطلع القرن الماضي ولوقتنا الحاضر تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي إلا أن ذلك لم يتحقق وخاصة في الفترة الممتدة من نهاية الثمانينات ولحد الآن للأسباب المعروفة من حروب وحصار وظروف أمنية واقتصادية. استراتيجية الري منذ بداية القرن الماضي كانت مبنية على أساس درء خطر الفيضان وتوزيع المياه إذ تم إنشاء مفاصل مهمة من البنى التحتية للسيطرة على المياه: منظومة سدات الكوت،سامراء والثرثار، سدة الرمادي والحبانية، منظومة سدة الهندية، سدة دبس سد ديالى،سدة الفلوجة،سدات الفرات الأوسط على شطي الشامية والكوفة وأخيراً سدة العمارة وغيرها وبدء التفكير بإنشاء السدود والخزانات نهاية الخمسينات لاستيعاب الفيضانات وخزن المياه وإعادة تنظيم اطلاقها إضافة إلى إنتاج الكهرباء كناتج ثانوي حيث تم تنفيذ سدي دوكان ودربندخان في الخمسينات وأضيف سدي الموصل على نهر دجلة وحديثة على الفرات منتصف الثمانينات وتطوير منظومة الثرثار وكذلك سد العظيم نهاية التسعينات (جدول رقم (1)الطاقة الخزنية السدود والخزانات في العراق) وتوقف العمل في سدود مثل بخمة وبادوش ومكحول لاسباب مختلفة ،كما باشرت الدولة في السبعينات على مدى واسع إنشاء شبكات الري والبزل لتحسين الإنتاج الزراعي ومن ثم الدخول في استصلاح الاراضي ولكن احتكار الدولة لادارة المياه ونظام الري السيحي وقلة شبكات الري المبطنة ومجانية استخدام المياه أدى إلى عدم مشاركة المستفيدين وتحملهم مسؤولية الادارة والصيانة التي تسببت في هدر كبير في استهلاك المياه وتردي الصيانة لقد أضاف، تفتت الملكية نتيجة قوانين الإصلاح الزراعي ونظام الإرث، مشاكل في الزراعة والارواء ان تفتت المساحات الزراعية الكبيرة يجعل الانتقال إلى الري الممكنن كالري بالرش صعباً و مكلفاً مقارنة مع استخدام الري السطحي التقليدي وكذلك أدى التفتت إلى ارتفاع كلف الإنتاج والخدمات، وبالرغم من ان نظام الدولة كان مبني على اساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج في فترة السبعينات إلا أنه كان هناك دعم للقطاع الخاص وكانت فترة جيدة للزراعة العراقية ويمكن الاستفادة من تجربة السبعينات بريادية القطاع العام ومشاركته للقطاع الخاص خلال الفترة الانتقالية القادمة، شهدت هذه الفترة وبداية الثمانينات طموحاً لتحقيق أهدافاً للتنمية الريفية مثل الكهربة الريفية والإسكان الريفي وتوفير الخدمات في قرى منتخبة أدى تعثرها وعدم استمرارها إلى تدهور الريف وتسبب في الهجرة إلى المدن. تم إنجاز مشاريع للري والبزل واستصلاح حوالي مليوني دونم بمواصفات قياسية عالية في جميع مناطق العراق (يلاحظ الجدول رقم 2 المساحات المنجزة لغاية نهاية 2008) غير أن عدم الاستمرار في تنفيذ برامج الاستصلاح المتكامل من جهة وإهمال أعمال الصيانة التخصصية من جهة أخرى أدى إلى تدهور وضياع الاراضي المستصلحة والشيء نفسه ينسحب على عدم الاستثمار الجدي للمياه الجوفية ولاسيما في المناطق المتوفر فيها خزين متجدد وأراضي خصبة. أن أسلوب الري السطحي يستخدم على نحو واسع وبنسبة اكثر من 95% من المساحات المروية ترافقه عدم تطبيق الأساليب العلمية الصحيحة في الري السطحي وأن أقل من 5% من المساحات المروية مغطاة بنظم الري بالرش والتنقيط جزء كبير من هذه المساحات تروى اعتماداً على المياه الجوفية و أكثر من نصف هذه المساحات تعاني من مشاكل تشغيلية ونقص قطع الغيار والوقود ومشاكل أخرى.

أن انخفاض تكلفة إتاحة مياه الري أو تكاليف ضخها أدى إلى التقليل من أهميتها كعامل اقتصادي هام من عوامل الإنتاج الزراعي وتسبب في الإسراف في استعمال المياه وعدم ترشيد الاستهلاك حيث مازالت تكلفة اتاحة مياه تتم على أساس المساحة الزراعية بغض النظر عن كمية المياه التي يتم استهلاكها أو عدد الريات أو نوع المحصول.

لقد أثر الامتداد الجغرافي الافقي وكبر المساحة المستهدفة، (تبلغ المساحة التي أجريت لها دراسات فنية 12400 ألف دونم من أصل 13240 الف دونم متوفر لها حصة مائية)التي تخدمها مشاريع الري والبزل المطلوب تنفيذها أدى إلى بطئ اضافة اراضي جديدة، (حيث بلغت نسبة المساحة المنجزة في جميع المحافظات 35% نهاية 2008)، بشكل يتناسب مع ما يتدهور من اراضي صالحة للزراعة الذي تقدره وزارة الزراعة بحوالي 100،000دونم سنوياً بسبب ارتفاع المياه الجوفية والملوحة والتصحر الناتجة عن سوء الإدارة واستخدام نمط تقليدي جائر في الري والزراعة دون اعتماد التكنولوجيا والأساليب الحديثة وضعف الارشاد الزراعي لقلة الترابط بينه وبين البحوث العلمية التطبيقية من جهة، وقلة التنسيق بين المراكز البحثية الأكاديمية والوزارات القطاعية فضلاً عن إلغاء مؤسسسات بحثية مهمة مثل مجلس البحث العلمي ومركز اباء للبحوث الزراعية.

لقد تسببت إدارة الدعم الكبير بشكل غير مدروس لمدخلات الإنتاج وقلة حجم النشاط التمويلي والشروط التعجيزية للمصارف وعدم تفعيل آليات تضمن استخدام القرض في مكانه الصحيح أدى كل ذلك إلى انخفاض الإنتاج مما حدى بالدولة تعويض النقص الحاصل في الإنتاج عن طريق الاستيراد وقد ساعد الدعم على تهريب ما تقوم بتجهيزه الدولة من مدخلات باسعار مدعومة.

من جانب آخر لم يشهد تصنيع االمنتجات الزراعية تطوراً حقيقياً وكانت السمة الأساسية هي ضعف التكامل الزراعي الصناعي.

سياسة الأجور الحكومية السائدة في الوقت الحاضر ادت إلى ترك مهنة الزراعة، لاسيما بين الفئات الشابة من القوى العاملة في الريف وكذلك تسببت الشحة المائية ودورة الجفاف الحالية وخاصة في حوضي الفرات ونهر ديالى إلى المزيد من الهجرة إلى المدن. وكانت النتيجة هي عجز كبير في الإنتاج المحلي وضعف المساهمة الاقتصادية لهذاالقطاع الحيوي والمزيد من التدهور في النظم البيئية

أ.استراتيجية الإنتاج والتراكيب المحصولية

أولاً- السياسة الإنتاجية:

انصبت السياسة الإنتاجية الزراعية في العقود الماضية على محاولة الوصول إلى استغلال الموارد المتاحة قدر الإمكان وتحقيق تركيبة محصولية مناسبة غير أنها عانت من عدم استقرار السياسات الزراعية مما تسبب في عدم تطور الإنتاج بشكل يتوازى مع نمو حاجات المجتمع من الغذاء، واحتياجات الثروة الحيوانية من العلف وحاجة الصناعات الوطنية للمواد الأولية فعلى الرغم من سعة المساحات المزروعة فإن الإنتاجية بقيت منخفضة بشكل كبير، فالإنتاج السنوي للحبوب كان بشكل مستمر أقل بكثير عما هو مطلوب وكان يسد النقص الحاصل بالاستيراد سواء في مرحلة الثمانينات أو بعدها ولغاية وقتنا الحاضر. أما النقص في توفير المواد العلفية بسبب صغر المساحات المزروعة بالاعلاف وتوقف الاستيرادات في فترة التسعينات مما أدى إلى انخفاض أعداد الحيوانات المزرعية إلى النصف تقريباً عما كانت عليه في عام 1989، كما أن مشاريع الدواجن تأثرت بنسبة تزيد على (75%) من نشاطها بسبب توقف استيراد الاعلاف المركزة وزيادة أسعار المتوفر منها محلياً بشكل كبير مما أدى إلى وصول الإنتاج إلى درجة متدنية جداً.

ثانياً - التركيب المحصولي:

يتركز النشاط الزراعي في العراق في الموسم الشتوي على محصولي الحنطة والشعير بالدرجة الأولى وفي الموسم الصيفي على الخضراوات ومحاصيل الحبوب الصيفية ، بلغ المعدل السنوي للمساحات المزروعة بالمحاصيل الشتوية خلال المدة 1970-1990 بنسبة (77%) من مجمل المساحات المزروعة في البلاد وتبعاً لذلك بلغ المعدل السنوي للمساحات المزروعة بالمحاصيل الصيفية خلال المدة ذاتها بنسبة (23%) من معدل مجمل المساحات المزروعة، أن محدودية المساحة المزروعة بالمحاصيل الصيفية ترجع إلى قلة توفر مياه الارواء في فصل الصيف حيث يندر سقوط الأمطار وينخفض منسوب مياه الارواء ويشح في بعض المناطق.

تحتل محاصيل الحبوب الأولوية في التركيب المحصولي في العراق، ويلاحظ أن المساحة المزروعة بالحبوب وكذلك أهميتها النسبية في التركيب المحصولية تميل إلى الزيادة بمرور الزمن، وخاصة خلال التسعينيات بسبب ظروف الحصار ، ففي الوقت الذي بلغت فيه (86.3%) و (86.4%) في السبعينيات والثمانينيات ارتفعت إلى (89.9%) في النصف الأول من التسعينيات، ثم عادت بعد ذلك وانخفضت إلى (85.2%) في النصف الثاني من التسعينيات، وبشكل عام بلغت في التسعينيات (85.7%).

أما محاصيل الخضر (بضمنها الابصال والدرنات) تأتي بالأهمية النسبية الثانية بعد الحبوب، وقد مالت المساحة المزروعة بالخضراوات وكذلك أهميتها النسبية في التركيب المحصولي إلى الزيادة خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات حيث بلغت (8.3%)، (8.9%) و (9.7%) على التوالي اما المحاصيل الزيتية والصناعية فقد انخفضت أهميتها النسبية من (2.3%) في السبعينيات إلى (2%) في الثمانينيات ثم عادت وارتفعت اهميتها النسيبة حتى بلغت (2.7%) في التسعينيات أما المحاصيل البقولية والمحاصيل العلفية فنلاحظ انخفاض اهميتها النسبية في التركيب المحصولي بمرور الزمن حيث بلغت في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات (3.1%) و (2.7%) و (2.4%) على التوالي.

ثالثاً - السياسات الاقتصادية

1)السياسات السعرية والتسويقية

لعل أهم ما مايؤثر على الإنتاج الزراعي هي السياسة السعرية التي هي جزء لايتجزء من السياسة الاقتصادية للبلد فالدعم الكبير الموجه إلى مدخلات الإنتاج كان عائقاً كبيراً أمام التقدم المنشود بل خلق تشوها اقتصادياً كبيراً حيث كانت الأسمدة والمبيدات والبذور الموزعة على الفلاحين تجد نسبة كبيرة منها طريقها إلى التهريب خارج البلاد ومرت السياسة السعرية والتسويقية بمراحل مختلفة فكان التسويق إلزامي وبالأسعار التي تفرضها الدولة في السبعينات والثمانينات ويطالب الفلاح بتسويق محاصيل الحبوب وفق ماتقرره دوائر الزراعة وفي نهاية الثمانينات تخلت الدولة عن هذا النهج أما في فترة الحصار فقد تم تسعير المحاصيل الستراتيجية وهي: الحنطة، الشعير، الشلب، الذرة الصفراء، القطن، زهرة الشمس ، وكانت الدولة مستعدة باستلام الحاصل بالسعر المحدد ويمكن للفلاح التصرف في تسويق حاصله للدولة أو للتجار وبعد أحداث 2003 تركت آلية السوق تأخذ دورها تدريجياً عدا المحاصيل الستراتيجية في تكوين أسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج ومن ثم تحديد حجم الإنتاج الزراعي واتجاهاته وفي العام 2008 تم وضع تسعيرة مجزية لمحصولي الحنطة والشعير والشلب والفلاح حر في تسويق منتجاته.

2)السياسات التمويلية: كان المصرف الزراعي والمصارف التجارية الأخرى تقوم بتمويل الفلاحين بأسعار الفائدة الرسمية (18-21%) بقروض إنتاجية قصيرة المدى وقروض لشراء مستلزمات الإنتاج أو لتنفيذ مشاريع زراعية.وتم إنشاء صندوق التنمية في وزارة التخطيط لتمويل مشاريع القطاعات الاقتصادية برأسمال أسمي قدره (50) مليار دينار عراقي و(50) مليون يورو أوربي لاقراض أصحاب المشاريع الداخلة في برنامج استثماري قصير ومتوسط الأجل لدعم المشاريع القائمة وتشغيل طاقاتها الإنتاجية.غير أنه لم يتطور القطاع الزراعي بالشكل الذي كان معول عليه بسبب ارتفاع سعر الفائدة من جهة وقصور الاليات المتبعة في الاقراض من جهة أخرى وبعد أحداث 2003 تم إنشاء صندوق لاقراض الفلاحين وصغار المزارعين برأسمال 25مليار دينار ليساهم في توفير التمويل الميسر ووفق ضمانات مناسبة وأخيراً جاءت المبادرة الزراعية للحكومة العراقية في العام 2008 حيث تم إنشاء ستة صناديق اقراضية متخصصة توفر القروض بدون فوائد للفلاحين والمزارعين في مجالات البستنة والنخيل وإدخال المكننة والتكنولوجيا وتنمية الثروة الحيوانية ومشاريع التنمية الزراعية الكبرى وتم تخصيص مبلغ 240 مليون دولار لهذه الصناديق.

3)السياسة البحثية والارشادية

نهاية التسعينيات وبداية الالفية اعتمدت مجموعة برامج وطنية إنمائية، التي تستخدم حزمة متكاملة من الأنشطة والفعاليات وتعمل على تبنيها من قبل الفلاحين والمزارعين وكانت أهدافها رفع الإنتاجية ونشر التكنولوجيا ونشر أساليب الإنتاج الحديث وكانت هذه المشاريع تتمثل في:

1. تطوير زراعة الرز زراعة الأصناف الجديدة ذات الإنتاجية العالية ووضع نظام للمكافحة للقضاء على الأدغال المؤثرة على الإنتاج والتي تظهر بعد نمو المحصول وإدخال الباقلاء العلفية في الدورة الزراعية المتبعة بزراعة الحنطة والشلب لتحسين خصوبة التربة.

2. تطوير زراعة الحبوب في المناطق الديمية لإدخال أصناف تمتاز بمقاومة جيدة للجفاف واستخدام أفضل السبل في العمليات الزراعية ورسم دورات زراعية خاصة والاستفادة من الأصناف الواعدة التي تلائم المنطقة الديمية كأصناف الحنطة الخشنة.

3. تطوير زراعة القطن

4. تطوير زراعة وإنتاج الطماطة

5. تطوير زراعة الذرة الصفراء والبيضاء: لنشر زراعة العروتين الربيعية والخريفية ورفع معدلات الغلة. ويهدف مشروع تطوير زراعة الذرة البيضاء نشر زراعته لأنه محصول يتحمل الملوحة وإدخاله في الدورة الزراعية مع الحنطة.

6. إعادة تأهيل مشاريع الدواجن: ويهدف إلى إعادة تشغيل مشاريع الدواجن واستخدام 70-75% من مكونات عليقة الدواجن من الإنتاج المحلي لإنتاج لحوم الدواجن وبيض المائدة وتوفير فرص عمل ومساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

7. تطوير زراعة المحاصيل الزيتية: للسير بإنتاج الزيوت نحو الاكتفاء الذاتي ويشمل هذا المشروع:

8. برنامج تطوير زراعة زهرة الشمس: للتوسع في المساحات المزروعة ورفع غلة الدونم.

9. برنامج تطوير زراعة فستق الحقل

10. مشروع الزيتون عالي الزيت

وغيرها من المشاريع مثل مشروع إعداد خرائط التقسيم البيئي الزراعي في العراق، وتطوير زراعة النخيل ... فضلاً عن البرنامج الوطني لنشر تقانات الري الحديث

لقد كان من الممكن أن تحقق هذه المشاريع نتائج كبيرة لو توفرت لها الظروف الموضوعية الملائمة وتبني سياسة واضحة بهذا الاتجاه.

ب.ستراتيجية التنمية الوطنية

جميع الستراتيجيات السابقة أعدتها الجهات الحكومية القطاعية دون مشاركة الجهات الاخرى مثل المستثمرين في القطاع الزراعي وبقية المهتمين من باحثين واكاديمين ورافقها ضعف في خطط التطبيق action plan

لقد حاولت الوزارات القطاعية وضع ستراتجياتها لتتلائم مع المفاهيم والاتجاهات التي أتت بها استراتيجية التنمية الوطنية ولكن المشكلة الأساسية كانت في قلة التمويلات المرصودة، (لاحظ الجدول رقم 3 التخصيصات المقترحة في ستراتيجية التنمية الوطنية والتخصيصات المقرة في الخطط الاستثمارية السنوية وكفاءة الصرف)، من جهة وتأخر المصادقة على الموازنة وتأثير الظرف الأمني وضعف الكفاءة التنفيذية من جهة أخرى أدت إلى عدم التمكن من تحقيق كامل أهداف استرايجية التنمية الوطنية ولا حتى هدف الخطط السنوية.

غير أن المبادرة الزراعية لدولة رئيس الوزراء اضافت دماء جديدة إلى جسد القطاع الزراعي حيث عملت مثل مبضع الجراح وأزالت اختناقات وفكت عقد كبيرة كما شهدت سنة 2008 افتتاح وتشغيل محطة الضخ الرئيسية للمصب العام في الناصرية وهي الأكبر من نوعها في الشرق الأوسط التي ستجمع المياه المالحة المصب العام والمصبات الرئيسة ويتم إيصالها إلى الخليج العربي وأيضاً في هذا العام تم إنشاء ستة صناديق اقراضية متخصصة توفر القروض بدون فوائد للفلاحين والمزارعين في مجالات البستنة والنخيل وادخال المكننة والتكنولوجيا وتنمية الثروة الحيوانية وأيضاً تمت العودة إلى تنفيذ أعمال الاستصلاح المتكامل بما في ذلك المبازل الحقلية المغطاة وأعمال التعديل والتسوية في العديد من المشاريع في وسط وجنوب العراق

غير أنه لم يحرز تقدم في مجال "التصنيع الزراعي" بمفهومه العام للقطاع الزراعي وضرورته لتنمية هذا القطاع الذي يمتلك إنتاجاً كبيراً، متنوعاً، يفرض التطور الاستهلاكي نمو صناعات - زراعية لتطوير ومعالجة المنتجات الزراعية بما يتوافق وحاجة البلد وذوق المستهلكين وتطور متطلبات السوق الداخلية والأسواق العالمية وتطور أساليب الإنتاج وقد ادخلت بعض الصناعات التحويلية ضمن برنامج اقراض الصناديق التخصصية للمبادرة الزراعية.

الاستنتاجات

1- "ظهر أكبر لتوزيع الحبوب في المناطق الشرقية والجنوب الشرقية في حين أقل توزيع اقل توزيع ظهر في بعض المناطق الوسطى."

2- "أما المحاصيل الصناعية فقد تركزت زراعتها في المناطق الوسطى وخلت المناطق الجنوبية والغربية.

3- "تركزت مناطق العلف في المناطق الجنوبية في حين خلت منها المناطق الشمالية تقريباً".

4- "تأثرت زراعة البقوليات هنا وهناك مع تركز في محافظات القادسية وكربلاء والنجف وغيرها".

5- "ظهرت أكبر قيمة للمحاصيل الزيتية في محافظة ديالى في حين أقل توزيع ظهر في محافظة كربلاء.

6- "ازدهرت زراعة الدرنيات في المناطق الجنوبية الشرقية في حين خلت منها بعض المحافظات كبغداد وكركوك."

7- "انتشرت زراعة الخضروات بشكل واسع إلا إن بعض المحافظات كبغداد وواسط وبابل ظهر فيها أكبر توزيع في حين تناقص التوزيع في محافظات أخرى."

8- "أما زراعة الفاكهة فإنها خلت منها بعض المحافظات كالمحافظات الجنوبية والغربية في حين تركزت زراعتها في بغداد وصلاح الدين وديالى وغيرها."

9- "انخفض إنتاج العدس بنسبة 2،2% في سنة 2015 عن سابقه من الأعوام."

10- "انخفض محصول الجت بنسبة 2% في سنة 2015 عن سابقه من الأعوام."

11- "انخفض إنتاج العدس بنسبة 21% في سنة 2015 عن سابق من الأعوام."

12- "انخفض إنتاج العدس بنسبة 21% في سنة 2015 عن سابقه من الأعوام."

13- "انخفض إنتاج العدس زهرة الشمس بنسبة 17% في سنة 2015 عن سابقه من الأعوام."

14- "انخفض إنتاج البطاطا بنسبة 15% في سنة 2015 عن سابقه من الأعوام."

15- "انخفض إنتاج الطماطا بنسبة 4% في سنة 2015 عن سابقه من الأعوام."

16- "انخفض إنتاج البرتقال بنسبة 25% في سنة 2015 عن سابقه من الأعوام."

17- "إن أسباب الانخفاض كان نتيجة دخول المحاصيل الزراعية المستوردة وارتفاع أجور الطاقة والوقود والحارثة وقلة دعم الفلاح وتوجه المزارعين إلى وظائف الدولة."

المقترحات

وتتلخص المقترحات بإجراء الأساليب والحلول التي تحد من انخفاض الإنتاج الزراعي في العراق وهي كما يلي:

1- "العمل على قلة هجرات اليد العاملة من خلال زيادة الدعم الحكومي للزراعة وتوطيد الاستقرار الريفي بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية."

2- "توفير السلف والقروض والحد من عمليات الفساد في العمليات الزراعية."

3- "الحد من عمليات انجراف التربة وصيانتها."

4- "زيادة المكائن والالات الزراعية في الريف العراقي.

5- "زيادة كميات الأسمدة والمخصبات."

6- "زيادة غلة الدونم الواحد واستصلاح أراضي جديدة."

7- "زيادة خبرة الفلاح والعامل العراقي من خلال الدورات والبرامج التثقيفية الزراعية."

8- "العمل على إيجاد مزارع منظمة تابعة للمؤسسات الحكومية."

9- "منع المحاصيل الزراعية المستوردة".

10- "زيادة الدراسات والبحوث التي من شأنها معرفة المشكلات الريفية والزراعية ليتم معالجتها."

الهوامش:

[1] عبد الوهاب مطر الداهري،الاقتصاد الزراعي،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،بغداد،1987،ص87

[2] وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء،تعدادالزراعي،2001،بيانات غير منشورة

3 عبد الرزاق محمد البطيحي، الأنماط الزراعية في العراق، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، ، ص71.

[4] عباس فاضل السعدي،سكان العراق،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغداد،2013،ص204

5 عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1987، ص187.

6 حميد خليل الحويني، القوى العاملة الزراعية ودورها في تنمية القطاع الزراعي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 1984، ص108، غير منشورةٍ.

7 الحديثي، مصدر سابق، ص120.

8 عبد الوهاب المصري، مبادئ الاقتصاد الزراعي، ص310.

9عبد الرزاق محمد البطيحي، انماط الزراعة في العراق.مصدر سابق،ص

10 صلاح وزان، الاقتصاد الزراعي، جامعة دمشق،دمشق، 1990، ص151.

11حربي محمد مولى عريقات، مبادئ الاقتصاد، جامعة الإسراء، عمان، 2006، ص143.

12 المصدر نفسه،ص143

13 المصدر نفسه، ص 143.

14 عبد الرزاق محمد البطيحي، وزميله عادل عبد الخطاب، جغرافية الارياف، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1982، ص102.

15 محمد محمود الديب، الجغرافية الزراعية، مطبعة الانجلو،القاهرة،ص373.

16جواد سعد عارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر، عمان، 210، ص72.

17 عبد الوهاب مطر الداهري، مصدر سابق، ص191.

18 خطاب صكار العالي، جغرافية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1980، ص125.

19 منصور ابو أحمد، الجغرافية الزراعية، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص152

([2]0) turant. J.R.Agricultural Geography. Revised Edition. Bowlder. Coloral. West view press. 1974. P13.

21 عبد الرزاق محمد البطيحي، جغرافية الريف، مصدر سابق، ص136.

22 خطاب صكار العالي، مصدر سابق، ص136.

23 وزارة الزراعة، قسم الإحصاء، بيانات لعام 2002-2014، غير منشور.

24 عبد الرزاق محمد البط يحي، نظم إنتاج المحصول الزراعي في قارة إفريقيا، وزارة التعليم العالي، بغداد، 1984، ص34.

25وزارة الزراعة، قسم الإحصاء، بيانات لعام 2002، 2014، غير منشور.

26 مجيد حسن الأنصاري، إنتاج المحاصيل الحقلية، الموصل 1981، ص82.

27 عبد الحميد أحمد يونس وآخرون، المحاصيل الحقلية والترية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1987، ص160.

28س نوري خليل ألبرازي، وزميله إبراهيم المشهداني، الجغرافية الزراعية، دار الكتب، الموصل، 2000، ص156.

29 عبد الحميد أحمد يونس وآخرون، مصدر سابق، ص160

30 المصدر السابق، والصفحة.

31 من عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات وزارة الزراعة، قسم الإحصاء، بيانات 2002-2015، غير منشور.

32 مصدر سابق،

33 مصدر سابق،

34 علي أحمد هارون، الجغرافية الزراعية، دار الفكر العملية، القاهرة، 2000، ص247.

35 وفيق الخشاب، الجغرافية الطبيعية، وزارة التعليم العالي، بغداد، 2000، ص198.

36 من عمل الباحث، بالاعتماد على وزارة الزراعة، قسم الإحصاء، بيانات 2003-2015، بيانات غير منشورة.

37المصدر نفسه.

38المصدر نفسه.

المصادر

ابو أحمد، منصور، الجغرافية الزراعية، دار وائل، عمان، 2004.

ألبرازي، نوري، خليل، الفواكه وأهميتها الاقتصادية في العراق، مجلة الجمعية الجغرافية في العراق، المجلد الرابع، كانون الاول، 1967.

ألبرازي، نوري خليل وزميله إبراهيم المشهداني، الجغرافية الزراعية، دار الكتب، الموصل، 2000.

البط يحي، عبد الرزاق محمد، الانماط الزراعية في العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1976.

البط يحي، عبد الرزاق محمد وزميله عادل عبد الخطاب، جغرافية الارياف، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1982.

البط يحي، عبد الرزاق محمد، نظم إنتاج المحصول الزراعي في قارة إفريقيا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1984.

الحويني، حميد جليل، القوى العاملة ودورها في تنمية القطاع الزراعي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 1984.

الخشاب، وفيق، الجغرافية الطبيعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2000.

زاملي، زامل ليلي، جغرافية النخيل في العراق، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية التربية الجامعة المستنصرية، غير منشورة، 2014.

الديب، محمد محمود، الجغرافية الزراعية، مطبعة الانجلو، القاهرة، 1998.

عارف، جواد سعد، الاقتصاد الزراعي، دار الراية، عمان، 2014.

العاني، خطاب صكار، جغرافية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 2014.

عريقات، حربي محمد، مبادئ الاقتصاد، جامعة الإسراء، الاردن، 2014.

وزان، صلاح، الاقتصاد الزراعي، جامعة دمشق، 1990.

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مشوار، 2015، غير منشور.

وزارة الزراعة، قسم الإحصاء، بيانات 2003.

وزارة الزراعة، قسم الإحصاء، بيانات 2015.

المالكي، عبد الله سلام، جغرافية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، البصرة، 2007.

مجيد، محسن الأنصاري، إنتاج المحاصيل الحقلية، الموصل، 1981.

المطري، عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الزراعي، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، 1986.

هارون، علي أحمد، الجغرافية الزراعية، دار الفكر العلمية، القاهرة، 2000.

يونس، عبد الحميد أحمد وآخرون، المحاصيل الحقلية والتربة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1987.